# زحلة الفتاة

سياسية مستقلّة جامعة أسّست عام ١٩١٠ شعارها: « تقول الحق ولو في حضرة سلطان جائر »

العدد ٥٢٦٨ - ١٨ كانون الثاني ٢٠١٤ ZAHLE AL FATAT N. 5268 le 18/1/2014


## حكم العدد

- يَها القوم المُحَبُّونا
على الأرض المُجدُّونا
كما كنا كذا أنتـــمْ
كمـــــا نحن تكونونا
- الهموم لا تفي الديون.
- لا تصرف يومك بعدّ ساعاته.

## في هذا العدد


زمن العدالة في معراب تحية للشهداء ٤
المحكمة الدولية في لاهاي ٨
الحقيقة حول «بيع الأطفال» ١٦
علامات خطيرة في الوضع الاقتصادي لموسى فريجي ١٨


## قانون القوة... وقوة القانون!؟

منذ تراجع نفوذ الرئيس فؤاد شهاب عام 1969، وعند أفول احتمال عودته الى الحكم، ولا سيما بعد نكول الرئيس شارل حلو ونزوعه الى محاربة النفوذ الذي جاء به الى موقع الرئاسة الأولى، وسلطة الدولة الى تراجع.

فُرض يومذاك واقع قوة المقاومة الفلسطينية في «الفتح لاند» وهيمنتها أولاً بأول على مخيمات شعبها، ثم توسّعها شيئاً فشيئاً الى الضواحي المحيطة بها، لينتهي بها المقام الى فرض سلطة سلاحها ونفوذها على مساحات واسعة من الأرض اللبنانية لأن سلاحها «سلاح المقاومة» أولاً وسلاح القضية الأولى عند الشعوب العربية، وكل مساس بها اعتداء سافر على قدسية هذه القضية. ولأنه ثانياً غدا سلاح أهل السُنّة، الذين كانوا يعتبرون لمدة طويلة أن الجيش اللبناني هو جيش المسيحيين. بل أكثر إنه «جيش الموارنة» أو «المارونية السياسية» وهي التي في اعتقادهم من تسيّر أمور الدولة وامتداداتها ولا سيما في الجيش وشؤون الناس بطريقة استئثارية وفئوية، ودائما حسب المنظور السائد، لمصلحة فئة على حساب أخرى من اللبنانيين.

لم يكن الحلف الثلاثي في زمانه ليدرك الأهوال التي ستجّرها مواقفه الممعنة في القضاء على الشهابية وكل ما انبثت من ضمور في نفوذ زعماء هذا الحلف على الصعيد اللبناني الاوسع، مع ان في رصيد هؤلاء الزعماء وفي سجلاتهم الوطنية، الكثير من المواقف المشرّفة التي طبعت المسار اللبناني العام في كمٍّ كبير من المواقع والعديد من الوقائع التي عاشها تاريخ البلاد القريب منذ حوادث العام 1958، وربما قبلها، وما استجرت عليه من مواجهات خطيرة كادت ان تطيح الاستقلال وربما الكيان.

ومن اجل دفع فاتورة هذا الدعم في معركة الرئاسة عمد عهد سليمان فرنجيه، الطالع يومئذ علينا بوجه «الفروسية»، الى تحطيم هيبة القوة العسكرية، ونفوذها المتسلط على معظم مرافق الدولة والممسك بمفاصل قرارها وهيبتها وقدراتها، كل ذلك من أجل إرضاء داعميه في الوصول الى حيث وصل وحيث أراد هو ان يفرض هيبته وسطوته. ولكن ما كان بناه فؤاد شهاب على مدى عقود سواء في قيادة الجيش ثم في قيادة البلاد أو في مؤسساتها المتعددة لم يكن بمقدور فرنجية ان يعيد بناءه على مقياسه وبخاصة على منواله، مما ادى الى تعطيل الدولة من ذراعها الرئيسة لديها أي الجيش وتفرعاته، وعطل هيبة القانون، ومما شجّع الفصائل الفلسطينية الى التمادي في تعدياتها المزعجة مدعومة من فئة لبنانية كانت تعتبر نفسها مغبونة، فتعاظم شأن الفلسطينيين بصورة غير مسبوقة تشدّ من أزرها معظم الدول العربية، إما إلتزاما بالقضية المركزية، أي القضية الفلسطينية،

(البقية صفحة 14)

جان بخاش

# هل ينتهز «حزب اللّه» الفرصة المتاحة للعودة الى لبنان؟

كتب المحرر السياسي:

تتسابق في هذه الايام الاحداث مع الاستحقاقات لترسم مشهداً تاريخياً جديداً سيكون تأثيره كبيراً ولفترة طويلة على مجمل الاوضاع العالمية وخاصة في الشرق الاوسط حيث الابواب مشرعة امام كل الاحتمالات المصيرية وفي فترة زمنية قياسية من ناحيتي قصرها وضخامة الحراك فيها وتنوعه. اننا نعيش كتابة جديدة لتاريخ مختلف على كل الصعد، فتتبدل نظريات وتتهاوى انظمة مع احتمال كبير لتغيرات جغرافية تتهدد دول المنطقة.

وسط كل هذا الحراك القى لبنان نفسه في آتون النار غير آبه بمستقبل او مصير إذ أن هم البعض هو تنفيذ اهداف ومصالح الاخرين وتحميل اللبنانيين ثمن الفاتورة الاقتصادية والدموية لهذا التصرف متبعين سياسة انتحارية ومقتنعين بأن يكونوا مجرد وقود تتحرك غرائزياً. لقد شكلت سياسة «حزب الله» جاذباً استقطب العمليات الانتحارية التي لم يشهد لبنان مثيلاً لها في تاريخه الا ما قام به الحزب نفسه عندما أقدم في بداية الثمانينات بمهاجمة القوات الاجنبية من فرنسية واميركية الموجودة في لبنان. لقد شكل انغماس «حزب الله» في النزاع السوري السبب المباشر لتعرض لبنان لهذه الموجة من التفجيرات الارهابية التي تطال المواطنين الآمنين الذين لا حول لهم ولا قوة ولا امكانيات عملية في هذا الصراع الكبير بعد ان اكدوا بإجماع قواهم على مبدأ الحياد الذي بقي مفعوله حبراً على ورق.

رغم كل هذه الأوضاع المتأزمة لاحت في الأفق فرصة من خلال الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها ايران فدفعتها لتغيير سياستها من أجل حماية نظام بدأ يترنح في ظل الوضع القائم خشية أن تطاله عدوى الربيع العربي الذي يدق أبوابه بإلحاح. لقد اختارت ايران على ما يبدو الاستغناء عن مشروعها النووي وسياسات الهيمنة الاقليمية ملتفتة الى الداخل خاصة مع أنها لا تزال في بداية عملية استكشاف نيات الغرب، مما دفعها لحمل ذراعها في لبنان على إبداء بعض التجاوب مقابل مد اليد من قبل الرئيس سعد الحريري الذي (البقية صفحة 23)

# زمن العدالة بدأ في لاهاي

بدأت في 16 الجاري جلسات محكمة العدل الدولية في «لانشتاين» – لاهاي لمحاكمة المتهمين بإغتيال رئيس مجلس الوزراء اللبناني الأسبق الشهيد رفيق الحريري ورفاقه.وقد تم حتى الآن تلاوة محضر الاتهام وما يستتبع من تفاصيل في الوقائع والأسماء والمواقع. وقد سمى النائب العام في المحكمة المتهمين الأربعة أساساً ثم المتهم الخامس الملحق بهم وجلست هيئة المحكمة بكل قضاتها ونيابة عامها وهيئة المحامين سواء للضحايا أو للدفاع. (طالع التفاصيل الكاملة في الصفحات 10،9،8، 12،11 و13).

# وجهات نظر!

ابراهيم مسلم

نعيش في لبنان حالة فريدة من نوعها لا مثيل لها بتاريخ الشعوب. اننا نفهم وجود انظمة توتاليتارية او ديكتاتورية تلغي كل القواتين وتصبح هي القانون وصاحبة القرار والحل والربط، لكن ان يتحول الدستور الى مجرد وجهة نظر يفسره كل طرف حسب مصالحه واهوائه دون اي اعتبار لمنطق او علم، ولمجرد وجود مصلحة في ذلك ام لمجرد التذاكي في الاجتهاد دون اي مرتكز علمي او منطقي، فهذا ما لا نجد له مثيلاً خارج لبنان حيث يتم تشويه كل القوانين والقيم ومعاني الكلمات، وحيث يختلط الحابل بالنابل وتضيع الحقيقة وسط هذا الضباب الذي يعمي العيون. فإن لم نستدركه اوصلنا بعد فترة قصيرة لنصنف ضمن الدول المارقة الواجبة الزوال.

سنكتفي اليوم بمثلين غلى ذلك يستحوزان على القسم الاكبر من السجال السياسي العقيم محاولين تزوير الوقائع وتسخيف الدستور لتحويله الى وجهة نظر ليس اكثر. والموضوعان هما انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة:

في موضوع انتخابات الرئاسة لن ندخل بجدل النصاب الكثير التداول منذ سنوات ضمن اللامنطق والذي لم يوضحه الدستور بنص لأن المشترع لم يتصور ان يعمد نواب لمقاطعة انتخابات الرئيس وادخال البلاد في فراغ يعرضهم حكماً للمساءلة لأنهم يعرضون البلاد عن سابق تصور وتصميم لحالة الفوضى وضياع السلطة مشكلين حالة انقلابية تساوم لتحصل على ما لا تستحقه. وان ما سنركز عليه اليوم هو الكلام عن ضرورة الاجماع في انتخاب الرئيس مع ما يشكل ذلك من مخالفة دستورية، لأن الدستور ينص بشكل واضح وصريح على انتخاب الرئيس من قبل النواب وهذا يعني ان كل توافق يسقط مبدأ الاقتراع وسريته اذ ان الاقتراع يتم بشكل افرادي وسري حفاظاً على حرية الاختيار دون اكراه او اغراء فيكون النائب امام ضميره لا غير. من هنا ان كل كلام عن توافق هو مخالفة دستورية موصوفة.

اما في ما يتعلق بتشكيل الحكومة، فهذه هي اهم صلاحية يتولاها رئيس الجمهورية ومن الصلاحيات القليلة الباقية له في دستور الطائف. فصلاحية اختيار رئيس الحكومة اصبحت خاضعة لاستشارات إلزامية ودور الرئيس فيها شكلي اكثر مما هو فعلي. اما تشكيل الحكومة فيجري بالتعاون بينه وبين رئيس الحكومة وتوقيعه المراسيم الى جانب الرئيس هو ما يعطي الحكومة الشرعية الدستورية. اما مجلس النواب فيقتصر دوره بالتصويت على البيان الوزاري الذي على اساسه تعطى الحكومة الثقة او تحجب عنها، وكل كلام اخر هو مجرد هرطقات لا معنى قانوني لها.

رحمة بما تبقى من هذا الوطن ورأفة بالأجيال القادمة فلتتوقف هذه المسرحية المبنية على الهرطقة القانونية التي يحولون الدستور من خلالها لمجرد وجهة نظر متخطين سقف اسمى القوانين، اي الدستور لأن بلداً بلا دستور كمنزل بلا سقف تتلاعب به العواصف ويتعرض للكوارث كلما هبت رياح او حتى أشرقت الشمس. ان احترام القوانين وعلى رأسها الدستور ليس وجهات نظر، فهو يشكل السقف الذي يحمي الجميع بدون استثناء، وتجاوزه لن يسفر عن منتصر مهما طال الوقت لأن الجميع من دون استثناء، أيضاً وأيضاً، سيتضرر من انهيار السقف.

# قفشات زحلاوية

### تغريد

كل المناخ السياسي اليوم يركز على الموضوع الأساسي وهو حياد لبنان وادراج عبارة شعب وجيش ومقاومة في البيان الوزاري. وحده التيار العوني ينحصر همه بحصته من توزيع الحقائب وهذا ما يجعلنا نتذكر شعار «البقرة الحلوب». لقد تنازل الرئيس الحريري وقبل الدخول بالحكومة مع المتهم بقتل والده وتنازل حزب الله عن الثلث المعطل. اما التيار العوني فهمه توزير الصهر والحصول على حصة دسمة. من هنا افضلية تسمية التيار العوني «بالمفتش عن الدسم» وإهمال «الإصلاح والتغيير».

### تجاهل

**العالم كله مهتم بالمحكمة الدولية ما عدا حزب الله وتابعه التيار العوني اللذين يعانيان من ضعف سمع ونظر. والسؤال هو هل هذا الموقف دليل فائض قوة ام اعتماد دور النعامة التي أخفت رأسها بالرمال كحل وحيد للهروب من الخطر لحظة دقت ساعة الحقيقة والحساب؟!**

### الكباش المصيري

دخل لبنان المرحلة النهائية من الصراع حيث لم يعد وارداً ان تدوير الزوايا وتمويه الحقائق واخفاء النار تحت الرماد من خلال التسويف والمماطلة اللذين تسببا بإزدياد الاهتراء. لقد اوصلتنا سياسة التكاذب الى كارثة لا يمكن الخروج منها سوى بسياسة مواجهة المشكلة ووضع حد نهائي لها والاعتراف بعدم امكانية التعايش بين الدولة والدويلة.

### تناقض

**تشكل المحكمة الخاصة بلبنان أول محكمة دولية مختصة بعمل ارهابي ليجعل منها مرجعاً اساسياً في هكذا محاكمات، وهذا ما يذكرنا ان بيروت ضمت اول جامعة حقوق في العالم. وفي نفس الوقت نرى كم نحن في لبنان بعيدون عن الممارسة القانونية بحيث تحول الاولون الى آخيرين. بعد آخر تطورات بالأزمة الوزارية.**

### شهود الزور

سؤال لم نجد له جواب، أينِ تبخر موضوع شهود الزور الذي كان سبباً لتطيير حكومة سعد الحريري لتحل مكانها حكومة حزب الله التي تناست الموضوع. لقد كشفوا عن قناعهم وزور تصرفاتهم مما يضاعف فقدان الثقة ويعبر عن قلة مصداقية ويحول الموضوع من مشكلة قانونية وسياسية الى مشكلة اخلاق.

### مشاركة

**بأي منطق يجري البحث بضم فريق الى الحكومة لا يعترف بالشرعية الدولية، انهم يحمون فارين من وجه العدالة ويفتخرون بذلك ولا يعترفون بالقرارات والقوانين الدولية. هذا طرح غير قابل للحياة لأنه عكس المنطق والتاريخ وانتظام سير الامور. انه الزمن الرديء.**

### الصهر

تخيلوا هذا الحوار:

الصهر: عمو اخدولي لوح الشوكولا.

العم: فشرو هيدا الك حتى ولو خربت البلد!

وانا قررت صحح المثل يللي بيقول «الصهر سندة الضهر» ليصبح «الصهر غنوج عمو».

### استقلالية

**سؤال برسم المعنيين: هل الاستقلالية تعني اللا موقف؟ والشعار المعتمد «خليلي حصتي وكل الباقي ما بيعنيني» و «بطيخ يكسر بعضو». المزرعة هي الهدف والحب الاول والاخير.**

**زحلاوي عتيق**

# خصوصية الـ «بـيـك» ... وإستقلاليته !!!

مخايل الزحلاوي

أجمل ما غنت أم كلثوم «أنت فين والحب فين، ظلموا ليه دايما معاك»
يومها أطربت وأمتعت وأسكرت العالم بصوتها، ومازالت!!!
واليوم ها هو الـ «بيك»
يستفيض بشرح الخصوصية الزحلية والإستقلالية والوحدة،
وكأنه يغرد خارج السرب ...
سرب أبناء لبنان المعنيين بكل جوانب البلد!!!
فله نقول إنت فين والخصوصية فين ...
إنت فين والإستقلالية فين ...
اين كانت الخصوصية الزحلية يوم كنت من محظوظي الرابية؟
أين كانت الإستقلالية يوم دافعت عن سلاح ولاية الفقيه؟
وعن أية ثوابت تتكلم؟
هل ثوابتكم غير ثوابت اللبنانيين؟
هل ثوابت الكتلة الشعبية تتعارض مع ترسيم الحدود؟
هل ثوابت الكتلة الشعبية تتعارض مع إنتشار الجيش؟
هل ثوابت الكتلة الشعبية تتعارض مع بناء الدولة العادلة السيدة؟
هل زحلة جزيرة معزولة عن الوطن كي ننادي بإستقلاليتها ؟
وهل الإستقلالية أن لا نشارك الوطن همومه ومشاكله؟
وهل الوحدة أن لا نتفاعل مع المحيط؟

زحلة اليوم يا بيك في صلب المعادلة اللبنانية،
زحلة اليوم تشارك كما دائما في صنع القرار اللبناني،
وما الهجمة التكفيرية التي تتكلم عنها سوى صنيعة القوى التي حالفتها،
القوى التي أمعنت في ضرب مؤسسات الوطن،
القوى التي يتمت وشردت ورملت وشردمت أبناء الوطن،
الخصوصية الزحلية يا بيك هي خصوصية المشاركة في آلام كل الوطن،
المشاركة في أفراح وأتراح كل الوطن،
الخصوصية الزحلية هي في أن نكون السباقين في الذود عن الوطن،
لا، لا يمكن لزحلة أن تنعزل عن محيطها،
لولا زحلة لما كان لبنان الكبير ولما كان للبطولة من معنى!!!
يوم صمدت زحلة بوجه الطغاة صانت الوطن كل الوطن،
ويوم قالت زحلة كلمتها في آخر انتخابات قالتها عن قناعة،
قناعة المؤمن بلبنان الـ 10452 كلم مربع!!!
لبنان السيادة والحرية والإستقلال
السيادة الكاملة والحرية المقدسة والإستقلال في الوطن وليس عنه !!!
القرار الوطني هو قرار أبناء زحلة.
قرار مواجهة سلاح الإرهاب والتطرف ...
قرار مواجهة من يتدخلون بشؤون الغير ...
من يشاركون بحروب الآخرين
وما مشاركتهم اليوم إلا الإستزادة بجلب الويلات للوطن!!!
يا بيك نحن وإياك نحب زحلة،
زحلة المدينة اللبنانية التي تتفاعل مع كل مكونات الوطن،
همها من همه فرحها من فرحه ...
فردد معنا:
زحلة على صدر العلم تاريخ بالمجد إنكتب!!!
زحلة على صدر العلم أي أن زحلة هي أساس الوطن ...
هي الأرزة ونحن خطها الأحمر
هي الألف والياء
هي شريك أساس في صنع القرار
قرار بناء لبنان الدولة الحرة،
لبنان الجيش القوي المنتشر على كامل الوطن،
لبنان الشعب المقاوم لمقاومات تشط عن مسارها كولايات الفرس وغيرهم،
لبنان الرسالة، رسالة السلام والعدالة والمحبة،
زحلة يا بيك كانت وستبقى عروس البقاع وقلب لبنان النابض،
النابض بالعنفوان والبطولة،
كانت وستبقى دار السلام ومربى الأسود،
كانت وستبقى كما أردناها ونريدها متفاعلة في كل لحظة وثانية مع الوطن وفي الوطن،
شاء من شاء وأبى من أبى!!!

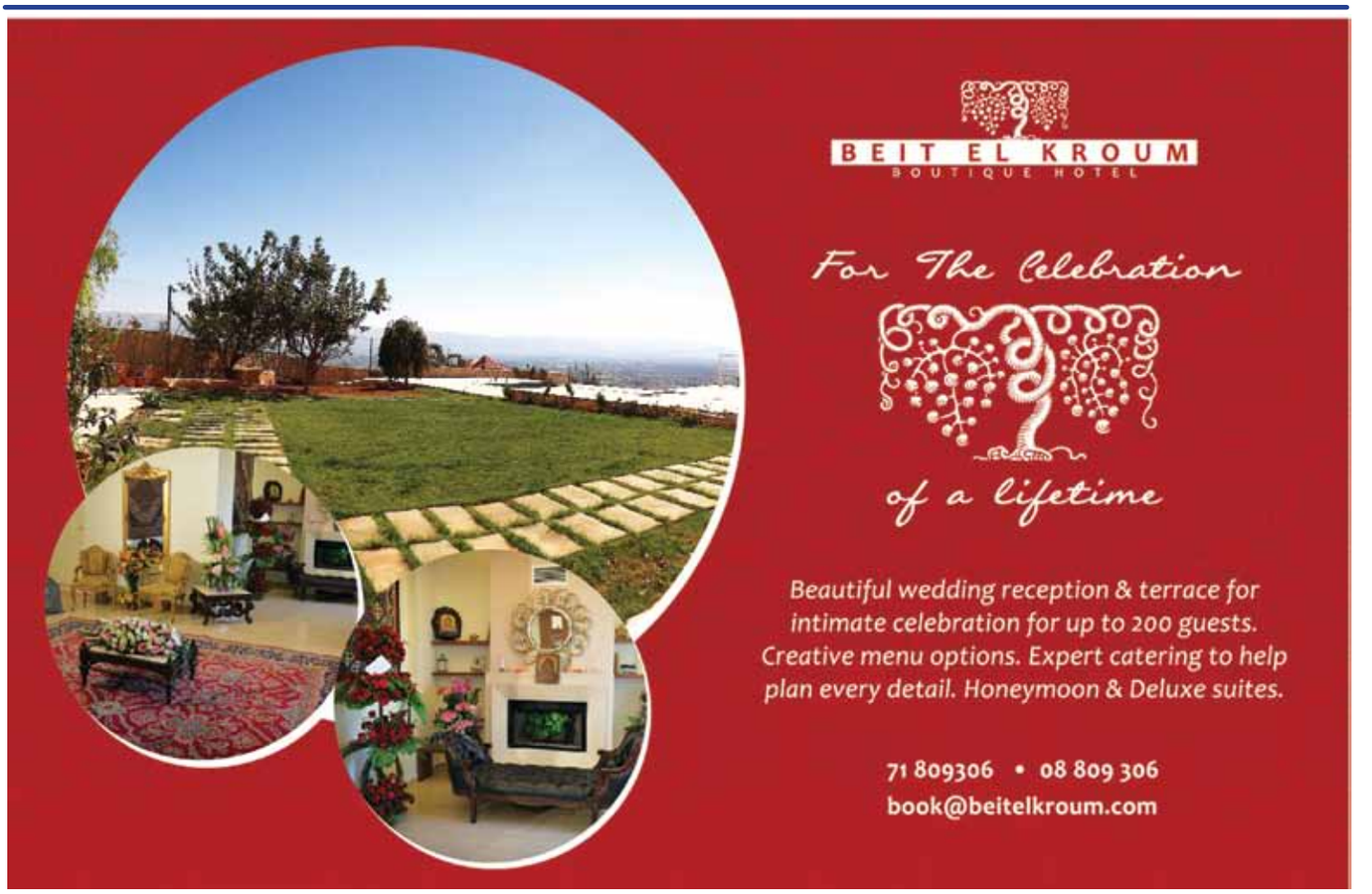

# «زمن العدالة» في معراب تحية لشطح وشهداء ثورة الارز:
## كل رصاصة تُطلقها آلة القتل سترتد مسماراً تدقّه العدالة في نعشها

نظم «حزب القوات اللبنانية» لقاء «زمن العدالة» في معراب تحية للوزير الشهيد محمد شطح وشهداء «ثورة الارز» وقبيل انطلاق اعمال المحكمة الدولية الخاصة بلبنان الخميس 16 كانون الثاني بحضور رئيس حزب «القوات اللبنانية» الدكتور سمير جعجع وحشد سياسي من قوى 14 آذار.
ممثل الرئيس سعد الحريري والرئيس فؤاد السنيورة النائب جمال الجراح اعلن ان المجرمين اعتقدوا أن بإمكانهم إغتيال قادتنا وحلمنا ومستقبلنا وعشقنا للحرية والسيادة– وأنهم قادرون على إخضاعنا وإسكاتنا ليحققوا حلمهم بدولة تابعة وشعب خاضع وساحة صراع دائم. ولفت الى ان «مهما حاولتم تقديس المجرمين و مهما إستعنتم بشهود الزور وسلاح القمع وتآمر المتآمرين فالعدالة آتية وكل وسائل التعمية والتغطية لن تغطي إرهابكم وجرائمكم فأنتم لستم إلا الوجه الآخر لمن تسمونهم تكفيريين – تستمدون منهم ويستمدون منكم سبب وجودكم وإستمراركم، تبررون لبعضكم البعض إرتكاباتكم وإجرامكم وإرهابكم، تسمّون أنفسكم قدّيسين ويسمّون أنفسهم مجاهدين».
من جهته، اكد النائب ميشال فرعون عدم التنازل عن العدالة، قائلا: «سنبقى أوفياء لندائكم ونضالكم من أجل السيادة وتحقيق العدالة في حياتنا السياسيّة والاجتماعيّة والمؤسساتيّة ولو تطلّب ذلك مقاومة مدنيّة دفاعاً عن حقّنا في بناء دولة عادلة وقويّة لا ينافسها أحد. دولة للجميع وجيش واحد للجميع».
اما الوزير السابق ابراهيم نجار فأوضح ان لبنان ينتظر الكثير من القضاة والمحققين. وقال: «إنكم مدينون للبنان وللضحايا بما ننتظره ويتفق مع ثقافة لبنان وتراثه الحضاري والقانوني».
ولفت بدوره منسق الامانة العامة لـ 14 آذار الدكتور فارس سعيد الى ان «لا مصالحة ولا مسامحة بدون تطبيق العدالة والوصول إلى حقيقة ما حدث في ذلك التاريخ المشؤوم، والذي سبقه محاولة اغتيال الوزير مروان حماده ولحقتْهُ قافلة من شهداء لبنان وصولاً إلى الوزير محمد شطح».
اما المحامي الدكتور طارق شندب فاعتبر ان التهديد بأن العدالة التي نَنشدها في المحكمة قد تؤدي الى أعمال عنف وعدم استقرار في المجتمع اللبناني، هو قول يتناقض مع مفهوم العدالة الحقيقية الذي ينشدها معظم اللبنانيين وأحرار العالم أجمع. كما أن اصدار المحكمة لأحكامها سيكون بداية الطريق لانهاء أعمال الاجرام والقتل. وسيكون نجاح المحكمة مثالاً يحتذى به لمكافحة الارهاب في العالم العربي الثائر خصوصاً.
اما الختام فكانت بكلمة رئيس حزب القوات الدكتور سمير جعجع الذي اطلق جملة مواقف من التطورات الراهنة.
وقد تخلل اللقاء تقارير وثائقية عن شهداء ثورة الارز اضافة الى مقطوعات موسيقية. ويطالع القارئ نصّها أدناه.

# جعجع: «حكومة التناقضات ستعاني منذ البداية ولن تفعل شيئاً وعلى سليمان وسلام الا يتنازلا عن صلاحياتهما ولا يتأخرا»

الدكتور سمير جعجع أثناء اللقاء في معراب.

رأى رئيس حزب «القوات اللبنانية» الدكتور سمير جعجع ان موجة القتل والإغتيالات والتفجيرات والتهديدات التي بلغت دركاً من الإسفاف والتطاول اليومي، والفلتان الأمني والإنهيار الإقتصادي، باتت تحتّم تشكيل حكومة منسجمة فاعلة، وقادرة على اتخاذ قرارات تعيد الى اللبنانيين الحد الأدنى من الأمن والطمأنينة، وتنتشل لبنان من المنزلق الخطير الذي انحدر اليه».

وشدد في كلمة خلال لقاء زمن العدالة في معراب ان «حكومة مماثلة لا يمكن أن تكون إلا حكومة يجرّها حصان واحد، ولكن بالاتجاه السليم، وسموّها ما شئتم! فيما الفريق الآخر، وبمواجهة هذا الطرح، يصرّ على ما يسميه حكومة شراكة وطنية، أي حكومة يجرّها حصانان يدفعان باتجاهين معاكسين كليّاً، مما يحوّلها فعلياً الى «لا حكومة».

### «حكومة التناقضات لن تستطيع شيئاً»

وسأل: «قولوا لي بربّكم، أين كانت الشراكة الوطنية عند جرّ لبنان الى الحرب في صيف 2006؟ و أين كانت الشراكة الوطنية في 7 أيار 2008؟ أين كانت الشراكة الوطنية عند إسقاط حكومة الشراكة الوطنية التي كان يرأسها سعد الحريري في كانون الثاني 2011؟ أو عند إنزال أصحاب القمصان السود الى شوارع العاصمة ومفارقها لمنع تكليفه من جديد؟

وأين كانت هذه الشراكة عند إرسال طائرة الاستطلاع «أيوب» والتي أمكن أن تجرّ لبنان الى ما لا تحمد عقباه؟ أو عند اتخاذ قرار استراتيجي بالمشاركة العسكرية الفعلية، وعلى نطاق واسع، في الحرب السورية؟ إنّ الشراكة الوطنية عند الفريق الآخر هي مجرّد قطعة تزيينية مصطنعة يستعملها عند الحاجة لغش الجمهور، لكنّها ليست مفهوماً فعلياً يلتزم به في حياته اليومية».

واضاف: «هل المهم فقط أن نقول أنّنا شكّلنا حكومة؟حكومة التناقضات ستعاني منذ اللحظة الأولى من تشوّه خلقي لن يمكّنها حتى من الوصول الى المجلس النيابي. فقط قولوا لي على سبيل المثال لا الحصر، ما سيكون عليه بيانها الوزاري؟ ماذا ستفعلون بمعادلة «جيش وشعب ومقاومة» في الوقت الذي يرفض فيه الفريق الآخر إعطاء أي موقف واضح بهذا الخصوص؟ ماذا ستكون عليه سياستها العامة؟ ماذا ستكون عليه سياستها الخارجية؟ ماذا سيكون عليه موقفها من الأزمة السورية وفي جنيف 2 في الوقت الذي يشارك فيه فريق من هذه الحكومة في القتال الى جانب نظام الأسد؟ ماذا سيكون عليه موقفها في المحافل الدولية؟ ماذا سيكون موقفها في المجال الداخلي؟ هل ستتخذ قراراً بجمع كل السلاح غير الشرعي في طرابلس وإراحة نصف مليون لبناني، بعد سنوات عديدة، من الموت والمعاناة؟ وهل ستقوم بجمع السلاح الفلسطيني من داخل وخارج المخيمات؟ هل ستقوم باعتقال قتلة هاشم السلمان المعروفين جداً؟ هل ستلقي القبض على المتهمين بإغتيال الرئيس رفيق الحريري؟ وعلى المتهمين بمحاولة اغتيال بطرس حرب؟ وأخيراً وليس آخراً، هل ستجد قتلة محمد شطح وتسوقهم الى العدالة، مثلما وجدت من فجّر السفارة الإيرانية وساقته الى العدالة؟»

وتوجّه جعجع الى رئيس الجمهورية ميشال سليمان والرئيس المكلّف تمام سلام بالقول: «كلّنا نريد حكومة وبأسرع وقت ممكن، لكن ليس كلّ حكومة هي حكومة»، لافتا إلى ان «حكومة التناقضات ستكون حكومة تناقضات، لا تقوى على شيء، لن تستطيع شيئاً، ولن تفعل شيئاً، فهل المهم فقط أن نقول أنّنا شكّلنا حكومة؟».

واعتبر ان «حكومة التناقضات ستعاني منذ اللحظة الأولى من تشوّه خلقي لن يمكّنها حتى من الوصول الى المجلس النيابي»، مشددا على اننا «نريد حكومة، ولكن حكومة وليس شبه حكومة، جميعنا

بانتظاركم، ولبنان بانتظاركم. فلا تتأخروا، لا تتنازلوا عن صلاحيّاتكم الدستورية، وتصرّفوا تبعاً لقناعاتكم.»

«يقتلون شخصاً كمحمد شطح، ثم يتباكون على خطر التكفيريين!»

وتوجه الى الشهيد محمد شطح قائلا: «محمد شطح قتلوك ليس لأنك كنت متحصناً في القصير او جبال القلمون او في حلب، ولا لأنك تشكّل خطراً تكفيرياً على لبنان، ولا لأنك تُجنّد انتحاريين... قتلوك، لأنك تُشكّل خطراً ثقافياً تنويرياً إنسانياً، يهددّ ظلاميتهم وأحاديّتهم.

«قتلوك محمد شطح، لأنك الإنسان المسالم المؤمن بدولة القانون والمؤسسات على عكس ما هم عليه. قتلوك لأنك تمثّل نهجاً معتدلاً منفتحاً يكشف الهوّة الكبيرة بينك وبينهم.

«قتلوك لأنهم لا يريدون احداً يلتزم الدستور ومفاهيم الحرية والمساواة والديمقراطية والتعددية، وإنما يريدون الجميع قادة محاور، أو آمري سرايا مسلّحة، او زعماء ازقة.

«قتلوك لأنهم لا يريدون لبنان صورةً على مثالك في الإعتدال والتسامح والتنوّر، وإنما صورةً على مثال شاكر العبسي يرتاحون اليها وتُبرر لهم وجودهم».

واضاف: «قتلوك لأنهم يؤمنون بالقتل والتصفية والإرهاب سبيلاً لتحقيق أهدافهم، ولأنك تؤمن بالمقاومة المدنيّة السلمية وبالعمل السياسي الشريف وبالحوار والمصالحة والمسامحة. قتلوك لأنهم ينتمون الى العصور الظلامية البغيضة، ولأنك من عصر الأنوار آت. قتلوك لأنك ابن ثورة الأرز البار، ولأنهم أبناء انظمة متخلّفة. قتلوك لأنهم هم الأموات في تخلّفهم، وأنت الحي في فكرك ورؤيتك ومثلك الصالح للأجيال الآتية».

واعتبر جعجع انهم «يقتلون شخصاً كمحمد شطح، ثم يتباكون على خطر التكفيريين!! يقتلون رموز الإعتدال والثقافة والعمل السياسي الشريف، ثم يدّعون بأنهم يحاربون المتطرّفين. منذ لحظة اغتيال محمد شطح وحتى الساعة، لم أتمكّن من أن أفقه طبيعة هذا العقل الذي لم يتورع عن اغتيال شخصية مسالمة مثقفة معتدلة ودودة كمحمد شطح!

«لا، لا يمكن أن يكون اغتيال محمد شطح من صنع بشر كالذين نعرفهم! ولكن في نهاية المطاف، أولئك هم المائتون دائماً، ومحمد شطح هو الحي أبداً».

«إن كان للباطل يوم، فللحق ألف يوم ويوم. وها هو قد أتى اليوم!»

واكد ان «اليوم محمد شطح، ولكن قبله كان هاشم السلمان، ووسام الحسن، ومحاولة اغتيال بطرس حرب، ومحاولة اغتيال سمير جعجع، واغتيال وسام عيد (2008/1/15)، وانطوان غانم(2007/9/19)، ووليد عيدو، وبيار الجميّل، ومحاولة اغتيال المقدم سمير شحادة، واغتيال جبران تويني، ومحاولة اغتيال مي شدياق والياس المر، واغتيال جورج حاوي، وسمير قصير، وباسل فليحان، ورفيق الحريري، ومحاولة اغتيال مروان حمادة.

اليوم كان دور الوزير، ولكن قبله كان دور الطالب، والإعلامي، والكاتب، والنائب، والزعيم السياسي، والقيادي الحزبي ورجل الأمن. اليوم، كان السني، ولكن قبله كان مسيحيون وشيعة ودروز وسنّة آخرون. صحيح ان مسلسل الإغتيالات طاول شخصيات من مشارب سياسية ودينية وثقافية متعددة، ومن مواقع اجتماعية محتلفة، لكن قاسماً مشتركاً واحداً يربط بينها وهو إيمانها بثورة الأرز، والتزامها قيام دولة فعلية في لبنان. صحيح ان الجهة التي تقوم بالإغتيالات قد نوعّت في اساليب إجرامها، من انفجارات ضخمة على الطرقات، الى عبوات تحت السيارات، الى حقائب متفجرة في الأحياء، الى كواتم للصوت، الى رصاصات قنص وعبوات في المصاعد، إلا ان خطاً بيانياً واحداً يربط بين كل هذه العمليات، هو استهدافها لجهة سياسية واحدة هي ثورة الأرز، ولمشروع سياسي واحد هو قيام دولة فعلية في لبنان».

## ربط كل ملفات الإغتيال بملف الحريري في المحكمة الدولية

جعجع طالب بضمّ جميع ملفات الاغتيالات التي وقعت بين عام 2005 وحتى الساعة الى ملف اغتيال الرئيس رفيق الحريري في المحكمة الدولية، وذلك نظراً لتلازمها. وكأنّ من يؤمن بدولة الحق والقانون والمؤسسات ومبادىء ثورة الأرز، هو مشروع شهيد محتمل على مذبح لبنان، امّا من يسعى لتقويض الدولة وضرب هيبتها، فينعم بالطمأنينة والآمان. لكن إن كان للباطل يوم، فللحق ألف يوم ويوم. وها هو قد أتى اليوم!

واردف جعجع: «أتى زمن العدالة. أتى زمن الحقيقة في لبنان، لأجل لبنان.انها المرّة الأولى في تاريخ الإغتيالات السياسية على ارض لبنان، التي نشعر فيها كلبنانيين بوجود إرادة فعلية، وإمكانية جدية لتحقيق العدالة».

ولفت الى «إنها المرة الأولى ايضاً في تاريخ لبنان، وتاريخ العالم العربي، التي يتجند فيها المجتمعان العربي والدولي لملاقاة ملايين اللبنانيين المتجمهرين في ساحة الحرية في 14 آذار 2005، للمطالبة بتحقيق العدالة. إن إمكانية تحقيق عدالة ما في لبنان، لم تكن لتوجد لولا نزول اللبنانيّين الى ساحة الحرية في 14 آذار، ولولا صمودهم البطولي بوجه آلة القتل التي، كلما استطاعت، نالت من واحد منهم، ما كان يزيدهم ايماناً وإرادةً وتشبثاً بالعدالة اكثر واكثر واكثر».

وشدد على «إن كل زهرة تدوس عليها آلة القتل على طريق ارهابها، تنبت باقات وباقات من الأزهار على طرقات الحق والحرية والحياة".

واعلن "إن كل شهيد تُسقطه آلة القتل على دروب تحقيق الحرية والعدالة في ستاركو او الأشرفية او السان جورج او الجديدة او المكلس او المنارة او في اي مكان من لبنان، يولّد بوجهها اجيالاً واجيالاً من المناضلين والأبطال والمقاومين، في كسروان والمتن وجبيل وعكار وطرابلس وبشرّي وزغرتا ودير الأحمر، والأشرفية وبيروت، والشوف وعاليه وزحلة والبقاع، وصيدا ورميش وعين ابل والقليعة وحاصبيا ومرجعيون والجنوب وفي كل لبنان...»

ولفت الى إن كل رصاصة تُطلقها آلة القتل باتجاه صدورنا، سترتد عليها مسماراً تدقّه العدالة في نعشها، عاجلاً ام آجلاً!!!!!»

واكد جعجع «ان زمن العدالة ليس ثأراً او تشفيّاً او شماتة، وإنما لكي يسود منطق الدولة والقانون، ولكي تعود الحياة لتكمل دورتها الطبيعية، من دون قسر او فرض او تكبيل».

«من يضع العدالة بمواجهة العيش المشترك، لا يريد لا عدالة ولا عيشاً مشتركاً اصلاً»

وشدد على ان «الإقتصاص المادي والمعنوي من المجرمين ليس غايتنا، بقدر ما هي ان يكف المجرمون شرّهم عن لبنان، ويرفعوا ايديهم عن اعناق اللبنانيين ومستقبلهم، وأن تقوم دولة عدالة فعلية في لبنان».

## دور العدالة

ولفت الى «إن العدالة التي ينتظرها اللبنانيون، الشهداء منهم والأحياء، هي عدالة وطنية وأخلاقية بمفهومها الإنساني العريض، قبل ان تكون عدالة تقنية لوجستية تقتصّ من بعض المجرمين. إن العدالة التي نتوق اليها هي عدالة بحجم تضحيات شهدائنا ومناضلينا.

«عدالة يستقيم معها مسار التاريخ في لبنان، ويُصحح فيها الإعوجاج الذي اعترى هذا المسار خلال حقبات مُظلمة، بفعل القمع والكذب والتزوير والاضطهاد والاغتيال. إن انتصار العدالة بمفهومها الإنساني السامي، هو انتصارٌ للجميع على السواء، لكل اللبنانيين، ولكل إنسان بالمطلق. إنّه انتصار للخيار الوطني الإنساني».

واوضح انه: «إذا كان «العقد الإجتماعي» هو ما يُميز نشأة دولة القانون وتعايش مكوناتها المتعددة، بحرية ومساواة وديموقراطية، فإن العدالة هي التي تضمن استمرارية هذه الدولة، وتأمين حقوق وحريات بالتساوي لجميع مكوناتها.

«لذلك فإن تحقيق العدالة في لبنان، هو تثبيت للميثاقية، وليس تهديداً لها كما يحاول البعض تسويقه، وهو تأكيدٌ على خيار التعايش بين مختلف الطوائف والأديان، وتلاقيها على قيم اولية مشتركة».

واعتبر «إن من يضع «العدالة» بمواجهة العيش المشترك، إنما هو لا يريد، لا عدالةً ولا عيشاً مشتركاً اصلاً. إنّ العدالة التي نريدها هي عدالة السماء التي تعطي حقاً وتأخذ حقاً، وتترجم سلاماً ومساواةً وتلاقياً

مقدم الحضور في لقاء «زمن العدالة» بمعراب. [تصوير ألدو أيوب]

Now
Open!
CHTAURA, JDITA
BEKAA, LEBANON
T +961 8 540 340
M +961 3 032 042
GHAZAL
Lebanese Restaurant
by
Sama Chtaura
EVENTS & WEDDINGS VENUE

واستقراراً وامناً وطمأنينةً على الأرض».
وشدد على «إن عدالة السماء التي نتعطّش الى تحقيقها على ارض لبنان، هي ضمانةٌ فعلية لكفكفة دموع الأمهات والآباء والأيتام، وهي كفيلةٌ بنقل لبنان من حال التسيّب والشلل والسلاح والفوضى وغياب الدولة والإنهيار، الى الإزدهار والأمن والطمأنينة والتعايش والسلام».

## وافقوا على إنشاء المحكمة ثم راحوا يعرقلون قيامها واختلقوا ملف «شهود الزور»

وذكّر جعجع إن بعض الذين سارعوا الى إعلان موافقتهم على إنشاء المحكمة الخاصة بلبنان خلال انعقاد طاولة الحوار الأولى في آذار 2006، كانوا هم بالذات، السبّاقين الى اختلاق كل اشكال العراقيل لمنع قيامها: من تشكيك، وتهديد، وتشويه وتعطيل وتضليل، و«اجتراح» قرائن وهمية، واختراع ملف «شهود زور»، وإسقاط حكومة وحدة وطنية على اساسه، ثمّ التمنّع عن الغوص للحظة فيه.
واعلن انه لو كان ملف «شهود الزور» المزعوم صحيحاً، فلماذا توقف الحديث عنه، خصوصاً أنّ أصحاب هذه المزاعم تولّوا السلطة، كلّ السلطة؟ ولماذا لم يُحل الى المجلس العدلي بعد؟ ولماذا لم تُكشف اي حقيقة تتعلّق به، على الرغم من مرور 3 سنوات على تولّي أصحاب المزاعم السلطة؟
ورأى «إن ذلك يؤكد، ومن ضمن أشياء كثيرة أخرى قيلت بحق المحكمة، بأنّ هذا الملف مختلق من أساسه، وان الهدف من اختلاقه كان التشويش على المحكمة ومحاولة ضرب صورتها. لكن باءت محاولاتهم كلها بالفشل وأكملت المحكمة، وها هي تبدأ جلساتها العلنية، ذلك أنّ الحق يعلو ولا يعلى عليه».
«إذا كانت الضحية والجلاّد يتشاركان في الجرم بالتساوي فهذه بكل صراحة آخر الدنيا».

## عربة بحصانين متعارضين!

ولفت الى ان «إن عربة الدولة في لبنان يجرّها حصانان، حصان 14 آذار الذي يشد بها صعوداً الى حيث الدولة الفعلية، دولة الأمن والاستقرار والعدالة، دولة السيادة والحرية والاعتدال وحقوق

الإنسان والنمو الإقتصادي، وحصانٌ 8 آذار الذي يدفعها الى قعر الدولة الصورية، والحدود المستباحة، والحروب التي لا تنتهي، والإهتزازات الأمنية، والغيبوبة الاقتصادية، والفساد في الإدارات الرسمية، وسرقة مداخيل الدولة».
واضاف جعجع: «صحيح ان الحصانين يجرّان تلك العربة بالتوازي، ولكن واحداً منهما يجرّها الى مكانها الطبيعي والصحيح، بينما الآخر يدفعها الى الهاوية، هاوية الدولة الصورية.
«إن تسمّر هذه العربة في مكانها بفعل الشّد والشّد المضاد، لا يعني تحميل حصاني 8 و14 آذار مسؤولية إعاقة سير العربة بالتساوي، لأنه لو توقّف حصان 14 آذار عن الشدّ صعوداً، لتحرّرت بالفعل عجلات هذه العربة ، وإنما نزولاً بإتجاه الهاوية».
واكد انه «في خضم صراع الخير مع الشر، والحق مع الباطل، والنور مع الظلمة، ثمّة من يبلغ مرحلة من اليأس وعدم وضوح الرؤية يُحمّل فيها الطرفين مسؤولية هذا الصراع بالتساوي. وهكذا يكون هذا البعض قد سدد طعنة للخير والحق والنور، واسدى بالمقابل خدمةً جليلةً للشر والباطل والظلمة».
ورأى جعجع: «إذا كانت الضحية والجلاّد يتشاركان في الجرم بالتساوي، فهذه بكل صراحة آخر الدنيا فإن الإختيار بين الدولة واللادولة، وبين الاستقرار واللاستقرار، وبين العدالة او الظلم، وبين الحرية او التسلطية، وبين التنور او الظلامية، هو تماماً كالإختيار بين الخير او الشر، لا يحتمل انكفاءً ولا رمادية ولا حياداً».
ولفت الى ان «العدالة تقرع أبواب لبنان، فهلمّوا نستقبلها بفرح عظيم. من يزرع الموت والاغتيالات، تحصده العدالة ولعنة التاريخ. وما أرهبها ساعةً على القتلة والمجرمين إنّ العدالة الدولية هي وسامٌ تعلّقه الإنسانية جمعاء على صدور أبطالنا وشهدائنا ومعتقلينا ومقاومينا. يفرح كثيراً من يفرح أخيراً!»
وختم جعجع «في هذه المناسبة، إسمحوا لي أن أختم بمشاركتكم مقطعاً صغيراً أنهيت به المرافعة الأخيرة لي أيّام المحاكمات الجائرة لأنّ هذا المقطع شكّل نور دربي في الأيام المظلمة، علّه يساعدنا قليلاً في هذه الأيام أيضاً: «لا يعتقد معتقد في لحظة من اللحظات بأنّ الله مات، أو بأنّه لا يتدخّل في التاريخ... مهما يكن الطريق طويلاً، صعباً شاقاً، ومتعرجاً، فإنّه في نهاية المطاف لن تكون إلاّ مشيئته. كما في السماء كذلك على الأرض».

# زمن العدالة آتٍ

اليوم لن يكون كالأمس ولا حتّى كالغد:
– ليس لأنّ "حزب الله" بقي على تعنّته ورفضه الانخراط في صلب الكيانيّة اللبنانيّة.
– ولا حتّى لأنّه غيّر وجهة بوصلة انتمائه من بيروت إلى طهران، وبوصلة قتاله من تلّ أبيب إلى تلّ كلخ.
اليوم تسقط آخر أوراق التّين عن جسد "حزب الله" المهترئ، العالم كلّه يتّهمه بسفك دماء شهداء ثورة الأرز.
– لا نبالي إن نصّبهم في مراتب القداسة فهو لم ولن يعرفها يوماً.
– لا نكترث إن رفض تسليمهم "ولو بعد ثلاثمئة عام".
– لا نهتم إذا لم يترافع عنهم تحت قوس العدالة الدّوليّة.
إنّ ما نكترث به نظرة كلّ النّاس إلى "حزب الله"، يوم عاداه كلّ الغرب ودافع عنه العرب لأنّه وفق قاموسهم، أعاد إليهم كرامتهم المسلوبة، بحسب مفاهيمه للإنتصار التي وضعها إبّان حرب تمّوز 2006. إسرائيل لن تستطيع أن تسحقه لأنّه لو بقي فرد واحد منه سيعلن الانتصار. مفاهيم الانتصار ومنطقه تختلف عند "حزب الله" مقارنة مع كلّ النّاس. لذلك هو منتصر دومًا ويكفي أن تكون أنت المهزوم ليشاركك وفق معاييره الخاصّة، سواء بإجبارك على توقيع وثيقة تفاهم أو حتّى تحت وطأة سلاح 7 أيّار، أو حتّى تحت ترهيب قمصانه السّود.
– نسي أنّ لبنان هو أرض القداسة، أرض مار يوحنّا مارون وكلّ من لجأ إلى الوادي المقدّس ليمارس بحريّة كلّ معتقداته وشعائره وليعيش بكرامته من دون منّة من أحد.
– فاته أنّ الحزب الذي قدّم 15000 شهيد ليبقى مجتمعه حرًّا كريمًا لن يرضخ لأيّ شكل من أشكال ذمّيّته.
– قلّل "حزب الله"، وعن عمد، من قدرات المجتمع الذي أنجب الاستقلال بقوله: "مش فاضينلكن" وتغاضى أنّنا نتابع مسيرة استقلالنا الثاني من دون أن نكترث لترهيبه ومن دون أن نرضخ أمام وعيده وتهديده.
زمن العدالة آت وكما يعيش أمينه العام في جحر ستملأ أجحارهم المسكونة كلّها. ذهب إلى سوريا ليدافع عن مقام السيدة زينب ثم عن القرى الشيعية ثم حتى يقاتل التكفيريّين ليوجد حجّة جديدة لإبقاء سلاحه ولو كلّفته أثمانًا باهظة، بعد أن خسّره القرار 1071 الحجّة لامتلاك السلاح لمقاتلة اسرائيل.
فهو بالنّهاية يردّ الجميل لمن أمّن له انتقالا سليماً للمال والسلاح عبر أراضيه منذ العام 1982 ليستطيع بعد أقل من خمس سنوات من تأسيسه أن يخوض آخر معاركه مع أهل بيته، حركة أمل، ويحتكر القوّة بيده وحده. ليصل إلى مرحلة يقاتل فيها كلّ اللبنانيين اليوم.
هذا هو اليوم المنتظر، اليوم الذي أصبح فيه "حزب الله" منبوذًا من أكثر من نصف اللبنانيين بالعلن وبالخفاء منهم كلّهم. نعم أصبح منبوذا من كلّ العالم والتّستّر على مجرم يعتبر مشاركة في الجريمة، لذلك من سيتستّر على "حزب الله" بحجّة وجود ورقة تفاهم ما معه سيصبح حتماً شريكاً معه في جريمته، والعدالة ستطاله هو أيضًا.
زمن العدالة أتى فاستعدّوا يا قتلة لتمثلوا أمام الحقيقة التي انتظرها كلّ النّاس أكثر من ثماني سنوات...

# المحكمة الدولية في لاهاي تروي كيف اغتيل الحريري ورفاقه... وكيف تمت إعادة تجميع الوقائع والأدلة

«بعد محاولات كبيرة ومنازلات داخلية لم تخلُ من الأخطار الأمنية، أبصرت المحكمة الدولية النور ويعوّل جزء من اللبنانيين عليها لكشف حقيقة ليس ما جرى في 14 شباط 2005 وحسب، بل مشهد الاغتيال السياسي الذي امتد وصولاً إلى الوزير السابق محمد شطح.

في 17 آب 2011 رفعت المحكمة الدولية السرية عن أجزاء كبيرة من القرار الإتهامي في جريمة اغتيال الحريري ورفاقه فأدانت أربعة أشخاص من كوادر حزب الله هم سليم جميل عيّاش، مصطفى أمين بدر الدين، وحسين حسن عنيسي وأسد حسن صبرا.

ويوجه القرار الظني إلى الأشخاص الأربعة التهم لمسؤوليتهم الجنائية الفردية في اغتيال الحريري. ووفق نص القرار، تؤيد الأدلّة المرفقة بقرار الاتهام، الذي أعده المدعي العام الدولي السابق القاضي دانيال بلمار، والتي تقع في ما يزيد عن 20 ألف صفحة، الادعاءات المرتبطة بالوقائع والتهم.

## الإغتيال:

في صباح 14 شباط 2005 غادر الحريري منزله لحضور جلسة لمجلس النواب. واتخذ أعضاء مجموعة اغتيال مؤلفة من عيّاش وأشخاص آخرين مواقعهم في أماكن عدة يستطيعون منها تعقّب موكب الحريري ومراقبته.

وجاء في نص القرار الاتهامي: «في الساعة 12:52، اتجه فان «ميتسوبيشي» كانتر ببطء نحو فندق السان جورج الكائن في شارع ميناء الحصن، وقبل مرور الموكب بدقيقتين تقريبًا، تحرّك فان الميتسوبيشي كانتر إلى موضعه النهائي في شارع ميناء الحصن، وفي الساعة 12:55، عند مرور موكب الحريري مقابل فندق السان جورج، فجّر انتحاري ذكر كمية هائلة من المتفجرات فقُتل الحريري و21 شخصًا آخر وأصيب 231 آخرون».

وأضاف القرار: «بُعيد الانفجار، أجرى عنيسي وصبرا، وهما يعملان معًا، اتّصالات هاتفية بمكتبي وكالة رويترز للأنباء وقناة الجزيرة في بيروت. ثم اتّصل صبرا بقناة الجزيرة مرة أخرى ليعلمها بمكان شريط الفيديو الذي وُضع على شجرة في ساحة الإسكوا (ساحة رياض الصلح) في بيروت، وعُثر على الشريط والرسالة المرفقة به. وفي شريط الفيديو الذي بُث في ما بعد على شاشة التلفزيون، أعلن رجل، يدعى أحمد أبو عدس، زورًا أنه الانتحاري الذي نفذ العملية».

## المتهمون الخمسة:

1 – **مصطفى بدر الدين** المعروف أيضًا بالأسماء، سامي عيس، مصطفى يوسف بدر الدين وإلياس فؤاد صعب:

– من مواليد 1961، رقم سجله 341 وهو صهر القيادي في «حزب الله» عماد مغنية.

– عضو في مجلس شورى «حزب الله» وقائد العمليات الخارجية.

– أوقف في الكويت عام 1983 وسجن هناك بسبب ضلوعه في تنفيذ 7 جرائم تمس منشآت حكومية ومدارس ومساكن.

– هرب بعد الغزو العراقي عام 1990 إلى إيران وأعاده الحرس الثوري الإيراني الى بيروت

– عُيّن بدر الدين خلفاً لعماد مغنية بعد اغتياله، وقد أقام الاثنان أوسع صلات استخباراتية مع اجهزة الامن العربية والإيرانية، خصوصًا في ليبيا والسودان وسوريا.

2 – **سليم العياش**: من مواليد 1963 من بلدة حاروف الجنوبية، وينتمي إلى «حزب الله»، وبحسب مذكرة التوقيف فهو المسؤول عن الخلية التي نفذت عملية إغتيال الحريري وقد شارك شخصياً في العملية.

3 – **حسن عنيسي** المعروف باسم حسين حسن عيسى وأسد صبرا: أعدّا وسلّما شريط الفيديو الذي ظهر فيه المدعو أحمد أبو عدس، يعلن فيه زوراً المسؤولية عن جريمة الإغتيال، بهدف توجيه التحقيق إلى أشخاص لا علاقة لهم بالاعتداء، وذلك حماية للمتآمرين من الملاحقة القضائية.

4 – **حسن حبيب مرعي** المعروف باسم الحاج ربيع: عمره 48 عاماً، ورقم سجله 1126، من مواليد الضاحية الجنوبية لبيروت، وكان يقيم في منزل والديه في زقاق البلاط، انتسب إلى «حزب الله» في العام 1985.

– في العام 1990 انضم إلى الجناح الأمني الذي أسسه عماد مغنية

– تربط مرعي علاقة صداقة شخصية مع أسد صبرا وظنّ كثيرون أنهما قريبان وانتسبا للحزب في السنة ذاتها، كما خدما عسكرياً في المجموعة ذاتها وانتقلا في المرحلة عينها إلى القسم الأمني، إلا أن صبرا أعلى رتبة من مرعي.

– حسب نص القرار الاتهامي هو «حامل الهاتف الأرجواني» الذي رُصد في مسرح الجريمة، وفي منطقة الطريق الجديدة، إضافة إلى حديقة «الإسكوا» في وسط بيروت، حيث عثر على شريط التبني المزيف للعملية.

وكما بات معروفاً، فإن عدد المشاركين في الجريمة 23 شخصاً، معظمهم معروفون، إلا أن الإعلان كشف عن خمسة منهم فقط.»

مصطفى بدر الدين – سليم عياش

حسين حسن عنيسي – أسعد حسن صبرا

تملك في مشاريعنا المميزة
www.melhemosta.com
www.facebook.com/melhemosta.com
شقق جاهزة مفرزة - قيد التنفيذ - تسهيلات بالدفع -
مواصفات مميزة - مساحات منوعة

# العدالة على سكة المحاكمات...
# هكذا راقب المتهمون الحريري منذ استقالته وخططوا للاغتيال!

وهكذا بعد 7 سنوات على انشاء المحكمة الخاصة بلبنان، يمكن التأكيد ان قطار العدالة بدأ السير على سكته الفعلية مع انطلاق جلسات محاكمة المتهمين باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه والشهداء المدنيين في عملية الاغتيال التي وقعت في 14 شباط 2005.

وفي ظل حضور اعلامي محلي وعربي ودولي الى جانب شخصيات سياسية واعلامية واهالي الضحايا والمتضررين ووفق اعلى معايير العدالة الدولية، افتتح رئيس المحكمة دايفيد باراغوانت الجلسة عارضا المراحل التي ستتخللها جلسات المحاكمة.

وألقى كلمة أكد خلالها ان المحكمة ستطبق حقوق المتهمين بالحصول على محاكمة عادلة، وأن الشهود بإمكانهم عرض الأدلة أمام المحكمة. ومن ثم أشار الادعاء في المحكمة الى ان كل من سليم عياش ومصطفى بدر الدين يعتبران شاركا في المؤامرة التي ادت الى الانفجار في 2005 اي ان بدر الدين وعياش متهمان بارتكاب هذه الجريمة وصبرا وعنيسي يعتبران متواطئان ومشاركان.

ووجه الادعاء التهمة بانهيار جزء من فندق السان الجورج والقتل المتعمد للرئيس رفيق الحريري والقتل المتعمد لواحد وعشرين شخصا عبر تخطيط مسبق عبر استخدام مواد متفجرة وهذا ادى الى اصابات متأخرة، بالاضافة الى محاولة القتل المتعمد لمئتي وستة اشخاص في العام 2005.

ومن ثم عرض المدعي العام نورمان فاريل بالتفصيل الدقيق لصور اغتيال الرئيس رفيق الحريري، حيث أشار الى انه «ما من أحد لم يتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالانفجار الذي استهدف رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري»، لافتا إلى ان «هذا الاعتداء استحوذ على اهتمام العالم بكامله».

## من حق الشعب أن يعرف

وشدد فاريل على انه من حق الشعب اللبناني معرفة الحقيقة ومعرفة هوية المجرمين الذين نفذوا هذه الجريمة، وأكّد فاريل أنّ «جهات داخلية وخارجية خططت لاغتيال الحريري»، مشيرًا إلى أنّ «المعتدين استخدموا كمية ضخمة من المتفجرات لتترك آثارًا ضخمة في مكان الانفجار وتبعث رسالة مدوية»، وأوضح مهمة كل من المتهمين في القضية، لافتًا إلى أنّ «عياش كان مسؤولا عن مراقبة الحريري وعن شراء سيارة المتسوبيشي» التي وضعت فيها الكمية الكبيرة (2 طن) من مادة شديدة الانفجار، وقد أشرف بمساعدة بدر الدين على التحضير المادي للإعتداء وقد استغرق 4 اشهر وراقبا الحريري لمدة 3 اشهر، أمّا مرعي فقد أشرف على إعداد إعلان مسؤولية الإعتداء زورًا، بعد ان إستدرج عنيسي أبو عدس، الرجل الذي ظهر في شريط مسجّل بعد حصول التفجير متبنيًا مسؤولية جماعته عنه.

وأوضح فاريل أنّ «بدر الدين استخدم 13 هاتفًا احدها ضمن الشبكة السرية المستخدمة في الاعتداء»، مؤكّدًا أنّ «منفذي جريمة اغتيال الحريري تركوا أدلة لتضليل التحقيق واستخدموا شبكات اتصال داخلية للتفجير». وأشار فاريل الى ان رغم رفض المتهمين المثول أمام المحكمة لديهم الحق في الدفاع عن انفسهم من خلال محامي الدفاع. ومن ثم قام فاريل بالاستعانة بصور لمسرح جريمة 14 شباط لشرح كيفية حصولها.

من جهة أخرى، عرض القاضي الأحداث التي شهدها يوم 14 شباط، معددا الأشخاص الذين تحدث معهم الرئيس الشهيد الحريري في مجلس النواب في محيطه وبعد مغادرته.

وتابع: «يمكن تقدير الوقت المحدد للانفجار بين 3 و5 ثوان. والسائق كان انتحاريا. والعبوة فجرت يدويا، وما من أدلة عن تفجيرها عن بعد، لاسيما وأن سيارات الحريري كانت مزودة بجهاز تشويش للتفجير عن بعد وكانت شغالة. ووجدت آثار حمض نووي تعود إلى جثة مجهولة تحولت إلى أشلاء تشبه أشلاء السيارة الأخيرة التابعة لموكب الحريري، ويمكن أن تكون جثة رجل انتحاري».

## قوة الانفجار والتعرف على الشهداء الضحايا

وأكد أن «قوة الانفجار الذي أحدث اهتزازا سجله مرصد بحنس، دفعت الحريري خارج السيارة ما يؤكد وفاته بسرعة، واصفا اللحظات الأولى لمشهد اغتيال الحريري بـ «جحيم من صنع الانسان»، معتبرا أن «الشعب اللبناني كله كان ضحية هذا الاعتداء».

وعرض شريط فيديو لمصور بعد لحظات من وقوع الانفجار. وأكد أنه تم التعرف إلى الرئيس الشهيد الحريري من خلال أغراضه وسجلات أسنانه. وعرض أسماء الشهداء وكيف تم التعرف عليهم.

ولفتت المحكمة الى ان مقارنة الحمض النووي لابي عدس وعائلته تؤكد ان الاشلاء التي وجدت في مكان التفجير لا تتطابق معه، كما ان الاضرار في المباني المحيطة بمكان الانفجار تؤكد عدم حدوث الانفجار تحت الارض.

وأشارت المحكمة الى انه تم استخدام 2 طن من مادة الـ RDX التي من غير الوارد ان يتم نقلها إلا بشاحنة مسطحة، لافتة الى ان التحقيق يشير الى ان المتهمين هم جزء من مجموعة أكبر غير مؤكدة العدد والمادة المتفجرة لا تملكها الا الجيوش النظامية.

وقدم القاضي كاميرون عرضا حول اجزاء من الادلة ضد المتهمين، حيث أشار الى ان الفيديو الذي تم عرضه لابي عدس كان لتشويه الحقائق وهو مزور، ومن ثم تم عرض بيانات الاتصالات التي تم أخذها من شركتي «ألفا» و«ام تي سي» كما عرضت بيانات الاتصالات التي أجراها المتهمون مع بعضهم بالاضافة الى بيانات الاتصالات الخاصة بالمتهم بدر الدين.

## مراحل خمس للتفجير

وفي موازاة ذلك، شرح كاميرون المراحل الـ5 لتنفيذ اعتداء 14 شباط واصفاً اياها بالأدلة الجد مهمة وقال:«المراحل الـ5 من الادلة هي:

**اولاً**: توقيت استقالة الحريري.

**ثانياً**:تحركات الحريري في بيروت وبقية المناطق.

**ثالثاً**: استدراج ابو عدس لتصويره ككبش محرقة هو عمل جبان ابتدعه المجرمون.

**رابعاً**: شراء سيارة الفان لنقل العبوة.

**خامساً**: الافعال التي ارتكبت في الساعات التي تلت الاعتداء.

## الحضور البارز والكثيف

كما واكد ان الادلة تظهر استخدام الهواتف في اماكن تواجد الحريري على مدى شهر كامل.

يذكر ان الجلسة حضرها عدد من الشخصيات أبرزهم الرئيس سعد الحريري، نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري، النائب سامي الجميل، النائب مروان حماده،ا لنائب باسم السبع، الوزير السابق الياس المر، النائب السابق غطاس خوري، اللواء جميل السيد، السيد نادر الحريري، توفيق أنطوان غانم، زاهر وليد عيدو، والد الشهيد الرائد وسام عيد، شقيق الشهيد جورج حاوي نبيل، زوجة اللواء الشهيد وسام الحسن، جيزيل خوري، زوجة الشهيد سمير قصير والدكتورة مي شدياق.

سيارة الرئيس الشهيد رفيق الحريري ساعة الانفجار.

# ... وانطلق مسار المحكمة الدولية وسط ارباكات حزب الله

## هل تكون المحكمة الدولية الخاصة بلبنان طريقاً للوصول الى الحقيقة والعدالة اللتين يطالب بهما اللبنانيون؟

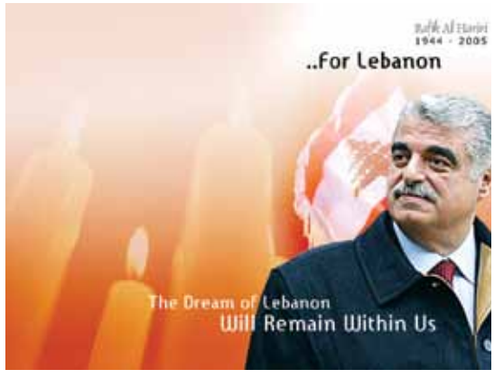


**• الصحافي الفرنسي «جورج مالبرونو» نشر مقالاً مثيراً للجدل في جريدة «الفيغارو» الفرنسية في آب ٢٠٠٦، حمل عنوان «ظل حزب الله في عملية إغتيال الحريري».**

**• حزب الله وحلفاؤه مازالوا يرفضون المحكمة ويشككون في مصداقيتها وعدالتها، وحتى في قرارها الظني.**

**كتب صبحي منذر ياغي**

عادت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لتشكل مادة خلافية، على الساحة السياسية اللبنانية، وسط إرباكات حزب **الله** الذي بدأ يعد العدة لمواجهتها. رغم ذلك يتيح بدء المحاكمات في اغتيال رئيس الحكومة الشهيد رفيق الحريري فرصة لتحقيق العدالة للمرة الأولى في تاريخ لبنان، إذ بقيت سلسلة طويلة من الاغتيالات السياسية خلال أربعة عقود من دون عقاب. في المحكمة الدولية تبدأ محاكمة غيابية لأربعة من خمسة متهمين من «حزب **الله**» في التفجير الذي أودى بالحريري و22 شخصاً في 14 شباط 2005 في بيروت، في خضم الهيمنة السورية على لبنان.

يتزامن بدء المحاكمات مع فراغ حكومي قائم منذ استقالة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي في آذار، وحال الانقسام السياسي القائم دون تشكيل حكومة جديدة حتى الآن. ورغم ذلك، يرجح المحللون ألا يترك انطلاق المحاكمات تأثيراً كبيراً في الوضع الداخلي على المدى القصير.

وكان صدور القرار الاتهامي في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه شكل مادة خلافية في الوقت الذي يخشى البعض من تداعيات هذا القرار على السلم الأهلي في لبنان، خصوصاً وأن القرار تتضمن اتهامات لمسؤولين وعناصر من حزب **الله** وهو ما كان متوقعاً منذ أن قام الصحافي الفرنسي «جورج مالبرونو» بنشر مقال مثير للجدل في جريدة «الفيغاور» الفرنسية في آب (أغسطس) 2006، حمل عنوان «ظل حزب **الله** في عملية إغتيال الحريري»، ثم في أيار (مايو) 2009 صدرت مجلة «دير شبيغل» الألمانية لتروي السيناريو نفسه الذي سبقتها إليه «الفيغارو» في مقال موقع من قبل الصحافي «إيريك فولاث».

القرار الاتهامي، ما هو إلا حصيلة أعمال المحكمة الدولية الخاصة بلبنان التي بدأت أعمالها في الأول من آذار (مارس) من عام 2009، للنظر في نتائج التحقيق الذي قامت به لجنة التحقيق الدولية الخاصة باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وكانت هذه المحكمة موضع جدل إذ أن دعم وتأييد هذه المحكمة من قبل قوى الرابع عشر من آذار التي تعتبرها حلماً لطالما انتظره اللبنانيون للكشف عن حقيقة اغتيال الرئيس الحريري ورفاقه وعدد كبير من شهداء ثورة الأرز، قابلته ملاحظات، وتحفظات ولامبالاة من قبل قوى الثامن من آذار التي رأت في هذه المحكمة منزلقاً نحو تدويل لبنان، والتدخل الدولي والخارجي بشؤونه الداخلية.

كان انشاء المحكمة الخاصة بلبنان في أيار (مايو) 2007 كان بموجب القرار الدولي 1757 وتحت أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويعتبر البعض أن يوم 30 حزيران (يونيو) 2011 شكل تاريخاً مفصلياً جديداً في مسار عمل المحكمة الدولية مع تسلم السلطة القضائية اللبنانية أربع مذكرات توقيف صادرة في حق لبنانيين في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري الى القرار الاتهامي، وهم **مصطفى بدر الدين** شقيق زوجة القيادي في حزب **الله** عماد مغنية الذي اغتيل في 2008، **أسد صبرا وحسين عنيسي وسليم العياش**. وكانت جلسة غرفة الدرجة الأولى في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان بدأت الاستماع إلى الطلبات الأولية المقدمة من الادعاء ومحامي الدفاع عن **حسن حبيب مرعي**، المتهم الخامس في جريمة اغتيال الحريري ذاتها، واحتمال ضمّ القضية المقدّمة ضدّ مرعي إلى قضية عياش وآخرين.

والكرة اليوم حسب بعض الأوساط، باتت في ملعب الدولة اللبنانية والتي يجب عليها وفق الاتفاق الموقع بينها وبين المحكمة الدولية تنفيذ مذكرات التوقيف بحق المتهمين في مهلة الثلاثين يوماً لبدء محاكمتهم امام القضاء الدولي. ويرى الخبير القانوني الدكتور يوسف سعد**الله** الخوري (رئيس مجلس شورى الدولة سابقاً)، أن المهل هذه تبدأ من تاريخ استلام القرار ولأنّ الإجراءات المطلوبة، تدخل ضمن مفهوم تصريف الأعمال.

وبرأي الخبير في القانون الدولي في الجامعة اللبنانية سامي سلهب انه «للمرة الأولى، ثمة محاولة للوصول الى الحقيقة. في تاريخ لبنان بقيت غالبية الاغتيالات من دون نتيجة» في التحقيقات. وهو يرجح أن «تمتد القضية سنوات إضافية»، إلا أنه شدد على ان «الفائدة من المحكمة هي الحد من العمليات الإرهابية التي تحصل في لبنان، ومنها الاغتيالات».

### الدولة ملزمة

أما عن احتمال رفض السلطات التعاون مع المحكمة أو التملص منها، فيشير يوسف سعد**الله** الخوري إلى أن »الدولة ملزمة تنفيذ الاتفاق الجاري بينها وبين الأمم المتحدة، كما هي ملزمة القواعد القانونية الخاصة بالمحكمة بما فيها نظام المحكمة ونظام الاحتجاز، وأن رفض التعاون يعدّ نكولاً ويرتب تداعيات دولية. وأوضح أن المحكمة وُجدت تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأنّ المادتين 41 و42 من هذا الفصل، تعطيان مجلس الأمن الحق في اتخاذ تدابير من نوع العقوبات الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية في حال امتناع أي دولة عن تنفيذ قراراته».

وفي شأن احتمال تغليف رفض التعاون بحجّة المحافظة على السيادة والاستقرار في موازاة احترام الأمم المتحدة سيادة الدول، يوضح الخوري »أن تحديد المفهوم المطلق للسيادة ومعطيات الاستقرار يعود للدولة اللبنانية، غير أن ذلك لن يلزم الأمم المتحدة. وإذا كانت هذه الأخيرة ملزمة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، إلاّ أنها ليست مدعوة إلى عدم تطبيق الاتفاقيات التي وقعتها مع هذه الدول، وخصوصاً أنها طرف في هذه الاتفاقات، وبما أنّها ملزمة بها فإنّ الدول الموقّعة هي ملزمة أيضاً».

وحسب ما نقل عن مصادر قانونية أن «المتهمين الذين ذكرهم القرار الظني

مقر المحكمة في «لانشتاين» التابعة للاهاي حيث يجري النظر في اغتيال الحريري.

سيبلغون به من خلال الدولة اللبنانية والإجراءات المعتمدة عادة وفي حال تعذّر ابلاغهم بالطرق المعتمدة في الظروف العادية يصار عندئذ إبلاغهم عبر وسائل الإعلام، الى أن يصار أخيراً لإصدار مذكرات توقيف بحقهم تعمم على نقاط الانتربول».

وتضيف هذه المصادر: «قرار المحكمة قد يصدر غيابياً ولكن لبنان وكل دول العالم ملزمة التعامل معه وتسليم المتهمين في حال وجدوا على أراضيها لأن المحكمة أقرّت وتحت الفصل السابع ما يعطي مجلس الأمن صلاحية اللجوء لخيارات عسكرية ضد البلد الذي يرفض التعامل مع قرار المحكمة كما يعطي صلاحية حصاره براً وبحراً كما حجز أموال الشخصيات التي ترفض التعامل مع المحكمة».

## الفصل السابع

ويؤكد دكتور القانون الدولي علي الطفيلي لـ«زحلة الفتاة» ان الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة تحديداً، ينص وفي مادته 41 على أنه «لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء «الأمم المتحدة» تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية». أما المادة 42 فتنص على أنه «وإذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال التظاهرات والحصار والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لـ«الأمم المتحدة».

اما استاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية غسان العزي، فاعتبر إن «النزاع السوري طغى على المحكمة الدولية من الناحية الإعلامية، لم يعد لديها الوهج القديم. لم تعد المحكمة رهاناً كما كانت في الأعوام الماضية». ويضيف أن «الحوادث في سوريا تشكل خطراً كبيراً جداً على لبنان والمنطقة، بالإضافة الى التفجيرات التي وضعت لبنان في أتون الحرب السورية، وبات مصيره مرهوناً بحرب لا أفق لنهايتها». ويأسف أن المحكمة «غرقت تحت هذا الكم الكبير من الحوادث والهواجس التي أضعفت أهميتها».

ويرى العزي أن اهتمامات اللبنانيين «باتت في سوريا وجنيف 2، نحن نعيش في وضع أمني مضطرب جداً، وتشكيل الحكومة والأمن بالنسبة اليهم أكثر أهمية اليوم من المحكمة».

لذا لا يتوقع العزي «مفاجآت منتظرة من المحكمة، الاتهام واضح لعناصر من «حزب الله»، ولم يعد منتظراً من المحكمة أن تغير مجرى الحوادث او تؤدي الى صدمة». إلا أنه يستدرك أن «التأثير سيكون كبيراً في الوضع الهش جداً في لبنان»، إذا ثبت ضلوع الحزب، أحد أبرز الأطراف السياسيين والذي يمتلك ترسانة عسكرية ضخمة.

## انتصار منطق العدالة

وبرأي الأوساط أنه مهما كانت الانتقادات والمواقف من موضوع المحكمة الدولية أو القرار الظني فإن صدور القرار يشكل بحد ذاته انتصاراً لمنطق العدالة في وضع حد للإفلات من العقاب في مسلسل الاغتيالات السياسية الذي عاناه لبنان طوال عقود وكانت ذروة انفجاره الدراماتيكي في حرب الاغتيالات الموصوفة التي أودت منذ خريف 2004 بزعماء وسياسيين وصحافيين وقادة رأي وطبعت البلاد بأزمات هائلة متلاحقة حتى الوقت الحاضر.

واعتبر عضو كتلة «المستقبل» النائب محمد الحجار الى ان «هناك قرارا اتهاميا وُجّه لخمسة عناصر من حزب الله وهناك محاكمة يجب ان تحصل، وهذه المحاكمة تحدد ما اذا كان هؤلاء العناصر الخمسة مدانين ثم اذا كان هؤلاء تصرفوا وفق اوامر من قيادة حزب الله او طرف آخر»، مؤكدا انه «سيكون لنا موقف بحال ثبت ان العناصر مدانة وتصرفت باوامر من قيادة حزب الله».

واعلن الحجار ان «ما جعلنا نتعاطى بإيجابية بموضوع الحكومة هو الوضع الذي وصل اليه البلد وايضا تخلي حزب الله عن مطالب كنا نعتبرها غير مقبولة مثل الثلث المعطل».

## لن نبرىء ذمتكم وللمحكمة دعائم قوية

اما الوزير السابق ابراهيم نجار، وخلال احتفال وفاء لشهداء ثورة الارز في معراب، قال «اننا ننتظر من المحكمة الدولية الخاصة بلبنان حقيقة تفرض نفسها وتقوى على التشكيك وعلى المساجلات والتسريبات التي سيتضح سريعا انها غير مجدية، حقيقة تستطع ببداهتها»، مشيرا الى ان «الحقيقة المبتورة او التي يتوقف مسارها عند محطات بارزة لا تكون حقيقة منشودة».

وتوجّه نجار للقضاة بالقول: «لبنان ينتظر الكثير منكم وانكم مدينون للبنان وللضحايا بما ننتظره ويتفق مع ثقافة لبنان وتراثه وحضارته القانونية، لن نبرئ ذمتكم الا عندما تقولون كلمة الفصل التي تليق بتوقنا للحقيقة».

ولفت الى ان «المحكمة وضعت نظام الاجراءات والمحاكمات وهو نظام مرن يحول قدر المستطاع دون اطالة زمن المحاكمة، وتأمنت معه للدفاع الحقوق والضمانات وتم تكليف فريق من المحامين على نفقة المحكمة للدفاع عن المتهمين».

وكان الناطق باسم المحكمة الدولية مارتن يوسف شدد على ضرورة اعطاء فرصة للمحكمة الدولية لكي تعمل، لافتا الى ان «هناك صفحة جديدة للمحكمة».

واشار يوسف الى ان «اكثرية المحاكم الدولية تعاني نفس المشاكل التي تعاني منها المحكمة الخاصة بلبنان»، معتبرا ان هناك «جزءاً من الشعب اللبناني غير موافق على عمل المحكمة وعلى اتخاذ قرار حر، وهذا شيء عادي».

ورأى ان «هناك جزءاً من الشعب يريد تشويه صورة المحكمة ولكن اهمية عمل المحكمة ان يتم كشف الحقيقة وان يكون هناك عمل للدفاع وفريق الاتهام»، معتبرا انه «يجب اعطاء فرصة للحقيقة لكي تظهر امام القضاة».

وعلى الرغم من كل الضجة المثارة حول المحكمة الدولية ، فان هذه المحكمة تحظى بدعم دولي لافت. وذكرت مصادر مطلعة انه خلال لقاء وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مؤخراً مع رئيس الحكومة السابق سعد الحريري «أكد لافروف أهمية تحييد لبنان واتفاق بعبدا، وحرص روسيا على أن يبقى لبنان مستقراً»، مشددا على «ضرورة احترام الاستحقاق الدستوري من خلال احترام موعد الانتخابات الرئاسية»، مؤكداً «أهمية المحكمة الدولية الخاصة بلبنان وضرورة معاقبة

النائب محمد الحجار والوزيران السابقان د. ابراهيم النجار وايلي ماروني.

الإرهاب وعدم فلتان المجرمين من العقاب»، قائلا: «إذا وجهت دعوة إلى روسيا لحضور افتتاح المحكمة فإن موسكو ستلبي الدعوة».

## ماروني: الالتزام بالقرار الظني

النائب إيلي ماروني طالب الحكومة اللبنانيّة خلال دردشة مع «زحلة الفتاة» بأن تلتزم بمضمون القرار الظني، وأن تنفّذ ما ورد فيه لناحية التوقيفات وكل التفاصيل المطلوبة منها.

وأضاف «منذ البداية نحن أعلنّا أننا سنرضى بالقرار الاتهامي أيّاً يكن، حتى لو لم يعجبنا، وبالتالي سنلتزم بما ورد فيه، كما سنتلزم بالقانون، لأنّ لا دولة ولا مؤسسات من دون القانون».

وتابع «عندما نخضع للقانون علينا أن نقتنع بما ورد في مضمون القرار الاتهامي، وبالتالي يجب أن ننتظر بعض الوقت للتعليق، وللاطلاع على التفاصيل كافّة. فهناك أسماء وتفاصيل لم تعلن بعد، وإنّ عدم التقيّد بالقانون وعدم الالتزام بالقرارات الدوليّة هو تنصّل رسمي لبناني من التزاماته الدوليّة وسينعكس سلباً عليه. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنّ عدم تنفيذ القانون هو قهر لفئة كبيرة من اللبنانيّين، وبالتالي لن نسمح بقتل الشهداء مرة ثانية، صمّمنا على معرفة من قتل الشهداء، ونصمّم على نيل الفاعلين عقابهم اللازم ليكونوا بمثابة الرادع لمرتكبي الجرائم من جديد، في كلّ مرة يريدون قتل من يخالفهم الرأي»

## حزب الله والحبر الاسرائيلي

«وحده حزب الله ما زال يرفض المحكمة ويشكك في مصداقيتها وعدالتها، وفي قرارها الظني وأن ما توقعه الحزب حيال القرار الاتهامي وما سيحمله من اتهامات يعتبرها ملفقة قد تحقق فعلاً، وأن هذا القرار كما القرار 1701 كتب بحبر اسرائيلي وخطته يد اميركية، والحزب غير معني به ولن يسلم أحداً من المطلوبين، في الوقت الذي عمم فيه على عناصره وأنصاره بعدم القيام بأي ردة فعل تجنباً للوقوع في فخ الفتنة الذي تخطط لها جهات في قوى 14 آذار منذ سنوات».

وكان موقف الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله من القرار الاتهامي واضحاً حين قال في احدى خطبه: «هذه المحكمة وقراراتها وما ينتج عنها بالنسبة إلينا هي اميركية واسرائيلية بوضوح. بناء عليه نرفضها ونرفض كل ما يصدر عنها من اتهامات باطلة أو أحكام باطلة ونعتبرها عدواناً علينا وعلى مقاومينا وظلماً لشرفاء هذه الأمة ولن نسمح لها بإضعافنا ولا بالنيل من إرادتنا وكرامتنا ولن نسمح لها بأن تجر لبنان الى فتنة أو الى حرب اهلية..».

ويبقى السؤال: هل تكون المحكمة الدولية الخاصة بلبنان طريقاً للوصول الى الحقيقة التي طالب بها اللبنانيون للكشف عن القتلة الذين زرعوا الموت والدمار، أم ستكون فتيل انفجار أمني داخلي. المؤمّل أن قطار العدالة انطلق فعلاً للوصول الى محطة الحقيقة؟

# القصة الكاملة للعلاقة بين «حزب الله» والمحكمة الدولية الثالثة
## انطلاق مسار كشف الحقيقة وعدم الإفلات من العقاب

لا شكّ في أن الفترة الزمنية الفاصلة بين تاريخ جريمة 14 شباط 2005، وموعد بدء المحاكمة العلنية في 16 كانون الثاني 2014 تعدّ مرحلة طويلة رافقها انتظار قاتل، ليس للضحايا وذويهم فحسب، إنما للبنان الذي فقد عدداً كبيراً من قادته السياسيين في عمليات إغتيال تلت تفجير «السان جورج»، إلا أن ذلك لا يغيّب حقيقة ثابتة وهي أن التحقيق اللبناني وبعده الدولي مرّا بمراحل صعبة ومعقدة، وواجهتهما عراقيل كبيرة، الى أن صدر القرار الاتهامي عن المدعي العام الدولي دانيال بلمار، ليشكل هذا القرار بداية المرحلة القضائية لعمل المحكمة. علماً أنّ صدور القرار لم يحل دون استمرار التحقيق والبحث عن المزيد من الأدلة وتقديم قرارات اتّهامية إضافية. وذلك كله قبل أن يقرر قاضي الإجراءات التمهيدية دانيال فرانسين الكشف عن جزء من هذا القرار ويسمح بنشر أسماء المتهمين الأربعة.

الحلقة الثالثة اليوم تشكل إحاطة بالمرحلة التي تبعت ولادة المحكمة الدولية ومرحلة صدور القرار الاتهامي، وتصديق قاضي الإجراءات التمهيدية للتهم الواردة فيه، مروراً بإصدار مذكرات توقيف بحق المتهمين الأربعة مصطفى أمين بدر الدين، وسليم جميل عيّاش، وحسين حسن عنيسي وأسد حسن صبرا، وإبلاغها الى السلطات اللبنانية والطلب اليها تنفيذ هذه المذكرات، ومن ثم إصدار مذكّرات توقيف دولية بحق المتّهمين، والإجازة لمكتب المدعي العام تزويد الانتربول بالمعلومات الضرورية لإصدار «نشرة حمراء» بحق كل متّهم. علماً أن هذه المذكرات كلّها لم تسقط عن الدولة اللبنانية واجب الاستمرار في تعقب المتهمين والبحث عنهم.

### الإنطلاق...

وانطلاقاً من مراعاتها لأعلى معايير العدالة، ورغم فرار المتهمين وعدم المثول أمامها، لم تُسقط المحكمة الدولية قاعدة العدالة الأهم وهي أن «المتّهم يبقى بريئاً حتى تثبت إدانته»، كما لم تعف المدّعي العام من عبء إثبات أنّ المتّهم مذنب، وحق هذا المتهم في الاستعانة بمحام من اختياره أو الاستفادة من تعيين محام مجاناً وأن يتاح له ما يكفي من الوقت والتسهيلات لإعداد دفاعه والتخاطب من دون عوائق مع المحامي الذي يختاره. كما حافظت على حقوق أساسية للمتهم وهي حقه في أن لا يُجبر على أن يشهد ضدّ نفسه أو على الإقرار بأنّه ارتكب الجريمة، وأن تُسمع أقواله على نحو يتّسم بالإنصاف والعلانية، وأن يُحاكم من دون تأخير لا موجب له، وحقه بأن يستجوب أو يطلب استجواب شهود الاثبات، وأن يكفل له مثول شهود النفي واستجوابهم بالشروط نفسها المتعلّقة بشهود الإثبات. والحق بأن تكفل له المساعدة القانونية من دون أن يتحمّل أي تكاليف إذا لم يكن يملك الموارد الكافية لدفع كلفة هذه المساعدة.

في الأول من آذار 2009 بدأت المحكمة الخاصة بلبنان عملها رسمياً لملاحقة ومحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الاعتداء الذي وقع في 14 شباط 2005 وأودى بحياة الرئيس الشهيد رفيق الحريري وإلى مقتل وإصابة عشرات الأشخاص، وفتح هذا التاريخ الباب أمام الشروع في إظهار خفايا هذه الجريمة ومن نفذها وخطط لها واتخذ القرار بشأنها، وقد استمرت المحكمة في ترتيب أولوياتها كمؤسسة قضائية دولية، في موازاة استمرار التحقيقات التي تولاها المدعي العام الدولي دانيال بلمار ومكتبه سواء في لبنان أم في الخارج، وفي 17 كانون الثاني 2011 قدّم المدّعي العام لدى المحكمة إلى قاضي الإجراءات التمهيدية، قراراً اتّهامياً تناول فيه وقائع وظروف اغتيال الرئيس الحريري ورفاقه وأرفق به الأدلة المؤيدة، بما خص جريمة 14 شباط. وقد شكل تقديم المدّعي العام قراره الاتهامي بداية المرحلة القضائية لعمل المحكمة. إلاّ أنّ صدور القرار لم يحل أيضاً دون استمرار التحقيق وتقديم قرارات اتّهامية إضافية. لكن قاضي الإجراءات التمهيدية دانيال فرانسين، قرر عدم الكشف عن مضمون القرار وأبقاه سرّياً. وفي 11 آذار 2011 قدم المدّعي العام لدى المحكمة قراراً اتّهامياً معدلاً لتصديقه من قِبَل قاضي الإجراءات التمهيدية، وجاء هذا الإجراء نتيجة لعملية جمعه المزيد من الأدلة وتحليلها. وأتبعه في الخامس من أيار بقرار آخر معدل، يحلّ محل القرار المؤرخ في 11 آذار، مضيفاً اليه عناصر أساسية جديدة لم تكن متوافرة لديه عند تقديمه القرار الاتّهامي الأول.

في 26 حزيران قرّر قاضي الإجراءات التمهيدية تصديق قرار الاتّهام والموافقة على طلب المدّعي العام إصدار مذكّرات توقيف بحق الأشخاص المتّهمين، معطوفاً على توجيه كتاب إلى السلطات اللبنانية يطلب فيه تنفيذ تلك المذكرات، مبقياً على مضمون كل من قرار التصديق وقرار الاتّهام سرّياً

الرئيس الحريري في مؤخر الصورة ومحامو المتضررين من انفجار اغتيال الحريري في المحكمة الدولية.

وأن لا يُعلَن عن أي منهما إلاّ بقرار منه. وبعد يومين تماماً قرّر فرانسين رفع السرّية بصورة جزئية عن القرار الاتهامي ونشر كامل أسماء وألقاب الأفراد المذكورين في قرار الاتّهام وصورهم ومعلومات عن سيَرهم الذاتية، والتهم الموجّهة إليهم وهم: **مصطفى أمين بدر الدين، وسليم جميل عيّاش، وحسين حسن عنيسي وأسد حسن صبرا**. هذا كلّه لم يحل دون تأكيد بلمار في الأول من تموز 2011 أن التحقيقات ما زالت مستمرة ويمكنه تقديم، في أي مرحلة، قرارات اتّهام إضافية إلى قاضي الإجراءات التمهيدية، مجدداً تأكيده أنّ تقديم المتّهمين إلى القضاء يتطلب التعاون المتواصل من قِبَل السلطات اللبنانية والدعم من المجتمع الدولي.

### مذكرات توقيف دولية

لم يكتف فرانسين بالمذكرات التي أبلغها الى السلطات اللبنانية على صدور القرار، فأتبعها في 8 تموز بإصدار مذكّرات توقيف دولية بحق المتّهمين، وأجاز لمكتب المدعي العام تزويد الانتربول بالمعلومات الضرورية لإصدار «نشرة حمراء» بحق كل متّهم، كما حدّد تاريخ 2011/8/11 موعداً نهائياً لتقديم السلطات اللبنانية تقريرها عن التقدّم المحرز لجهة تنفيذ مذكرات التوقيف. أما الجواب الذي قدّمته السلطات اللبنانية إلى المحكمة، فلم يخالف التوقعات، إذ أبلغتها نتيجة التدابير التي اتخذتها للبحث عن المتّهمين في قضية اعتداء 14 شباط 2005 وتوقيفهم، وإحالتهم أمام المحكمة. وجاء في الجواب اللبناني: «إنّ السلطات اللبنانية بذلت أقصى جهودها لتنفيذ مذكّرات توقيف بأسماء المتّهمين الأربعة، غير أنّ تلك الجهود لم توفّق». في 16 آب 2011 اعتبر قاضي الإجراءات التمهيدية في تصديقه قرار الاتّهام، أنّ المدّعي العام قدّم أدلة كافية بصورة أوّلية للانتقال إلى مرحلة المحاكمة. غير أنّ ذلك لا يعني أنّ المتّهمين مسؤولون، بل يبيّن فقط توافر مواد كافية لمحاكمتهم، وأنّ على المدّعي العام أن يثبت، في أثناء المحاكمة، أنّ المتّهمين مسؤولون «من دون أدنى شك معقول». كما شرح في قرار التصديق الأسباب التي دفعته إلى إبقاء قرار الاتّهام سرّياً لغاية الآن وهي الحفاظ «على سلامة الإجراءات القضائية، ولا سيما فعالية البحث عن المتّهمين واستدعائهم إلى الاستجواب، عند الاقتضاء». غير أنّ السرّية أبقيت على أجزاء صغيرة من قرار التصديق ومن قرار الاتّهام، وعلى أجزاء من مرفقيه، نظراً لارتباطها بمسائل يمكن أن تؤثّر في تحقيقات المدّعي العام الجارية، وكذلك في خصوصية وأمن المتضرّرين والشهود.

لقد أيدت الأدلة المرفقة بقرار الاتّهام (التي تُعرف بالمواد المؤيّدة والتي تقع في ما يزيد على 20000 صفحة) الادّعاءات المرتبطة بالوقائع والتهم الواردة فيه. وأوضح المدعي العام أن «الستار لن يُرفع عن القصّة الكاملة إلا في قاعة المحكمة حيث تُعقد محاكمة مفتوحة وعلنية وعادلة وشفّافة تصدر حكماً نهائياً». ثم اتخذ رئيس المحكمة في ضوء التقرير الذي رفعه المدّعي العام لدى محكمة التمييز في لبنان، قراراً قضى بالإعلان العام عن قرار الاتّهام.

### موجبات لبنان نحو المحكمة

في 18 آب اعتبر فرانسين أنّ الجهود التي بذلتها السلطات اللبنانية هي جهود معقولة إذ إنّ الخطوات التي اتّخذتها السلطات اللبنانية، كما أوجزها النائب العام، تتضمّن مراقبة واستجواب من يُزعم أنّهم من ذوي الصلة بالمتّهمين،

وزيـارة أمـاكن يُعتقد أنّ للمتّهمين صلة بها، والاجتماع بمسؤولين في المجالس البلدية واستجواب الجيران. وأشار الى أن «التقرير الذي قدّمه لبنان في 2011/8/9 لا ينهي التزام لبنان المستمر مساعدة المحكمة في البحث عن المتّهمين، وتبليغهم، وتوقيفهم، واعتقالهم، ووضعهم تحت سلطة المحكمة». ودعا السلطات اللبنانية إلى «تكثيف جهودها لاعتقال المتّهمين ووضعهم تحت سلطة المحكمة»، طالباً من النائب العام لدى محكمة التمييز اللبنانية أن يقدّم تقريراً شهرياً إلى المحكمة في هذا الشأن.

أما في ما يتعلق بالإعلان العام عن قرار الاتّهام، فرأى أنه «في ضوء عدم تمكن السلطات اللبنانية من إبلاغ المتّهمين وتنفيذ مذكّرات توقيفهم، يقتضي إلى إجراءات التبليغ الاستثنائية، تبليغ المتهمين عبر الإعلان العام، واعتبار أن إجراءات الإعلان العام المنصوص عليها في قواعد الإجراءات والإثبات تتوافق مع أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني. وهو (فرانسين) طلب من رئيس قلم المحكمة تحديد وسائل الإعلان العام وتنفيذها، في لبنان وفي بلدان أخرى أيضاً. وبالفعل أحال رئيس قلم المحكمة إلى السلطات اللبنانية «صيغة إعلان»، الذي جرى نشره، لكون هذا النشر يشكل الإعلان العام عن المرحلة الأولية لمباشرة محاكمة المتّهمين غيابياً.

## قواعد التعاون وموجبات الدولة اللبنانية

شدد قاضي الإجراءات التمهيدية على أنّ «تعاون الدولة اللبنانية مع أجهزة المحكمة الخاصة بلبنان تشمل كافة مراحل المحاكمة ولا تنتهي بإعلان عجزها عن تبليغ المتّهمين، ولفت الى أنّ «موجبات الدولة اللبنانية، تجاه المحكمة الخاصة بلبنان، منصوص عليها في كل من الاتفاق بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية بشأن إنشاء هذه المحكمة وفي قواعد الإجراءات والإثبات المعتمدة أمام المحكمة الخاصة بلبنان».

**أولاً**: تلحظ الاتفاقية المرفقة بالقرار رقم 1757 الصادر عن مجلس الأمن بشأن إنشاء محكمة خاصة بلبنان، أنّ على حكومة الدولة اللبنانية أن تتعاون مع جميع أجهزة المحكمة الخاصة ولا سيما مع المدّعي العام ومحامي الدفاع، في جميع مراحل الدعوى. وعليها أن تُسهّل وصول المدّعي العام ومحامي الدفاع إلى ما يتطلبه التحقيق من مواقع وأشخاص ومستندات ذات صلة. كما ينص هذا الاتفاق على أن على الحكومة أن تستجيب، من دون تأخير لا مبرّر له، لأي طلب للمساعدة تقدّمه المحكمة الخاصة أو أمر تصدره الدوائر، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر: تحديد هوية الأشخاص وأماكن تواجدهم. تبليغ المستندات. القبض على الأشخاص أو احتجازهم وإحالة أي من المتّهمين إلى المحكمة.

**ثانياً**: تنص قواعد الإجراءات والإثبات أنّه يجب على لبنان أو على أي دولة وافقت على التعاون مع المحكمة أن تحيط الرئيس علماً بالتدابير المتخذة لتبليغ قرار الاتّهام أو الدعوى للحضور أو مذكّرة التوقيف.

**ثالثاً**: قرّر رئيس المحكمة في 2011/8/18 أن التقرير الذي قدّمه لبنان في 2011/8/9 لا ينهي التزام لبنان المستمر مساعدة المحكمة في البحث عن المتهمين، وتبليغهم، وتوقيفهم، واعتقالهم، ووضعهم تحت سلطة المحكمة، وطلب من النائب العام لدى محكمة التمييز اللبنانية أن يقدّم تقريراً شهرياً إلى المحكمة في هذا الشأن.

ويتبيّن مما تقدم، أنّ تعاون الدولة اللبنانية مع المحكمة الخاصة بلبنان لا ينتهي بإرسالها، بتاريخ 2011/8/8، تقريراً أعلنت فيه تعذّر تبليغ المتّهمين إذ يبقى موجب تعاونها قائماً ما دامت المحكمة تمارس مهماتها. إن حكومة الرئيس نجيب ميقاتي ملزمة بالتعاون مع المحكمة تحت طائلة مخالفة الدولة اللبنانية لالتزاماتها الدولية.

## في تعذّر التبليغ

لحظت الإجراءات المتّبعة أمام المحكمة النواحي التي تترتب على مسألة تعذّر تبليغ لبنان المتّهمين قرار الاتّهام أو مذكّرات توقيفهم، فأكدت أن ذلك لا يؤدي إلى وقف عمل المحكمة، ولا يحول دون اللجوء إلى إجراءات تبليغ استثنائية، ومنها الإعلان العام يُصار من بعدها إلى المباشرة في محاكمة المتّهمين غيابياً. كما أجازت قواعد الإجراءات والإثبات لرئيس المحكمة في الحالات التي يثبت فيها فشل محاولات الدولة اللبنانية التي جرت لتبليغ قرار الاتّهام أو الدعوة للحضور أو مذكّرة التوقيف إلى أي من المتّهمين، أن يقرّر بعد التشاور مع قاضي الإجراءات التمهيدية، تنفيذ تبليغ الإجراء بطريقة أخرى، بما في ذلك عن طريق إجراءات الإعلان العام. وفي حال قرّر رئيس المحكمة اللجوء إلى الإعلان العام، يقوم عندها رئيس قلم المحكمة بإرسال نص إعلان إلى السلطات في أي دولة أو أي هيئة معنية لنشره في الصحف و/أو لبثه في الراديو والتلفزيون و/أو وسائل الإعلام الأخرى، بما فيها شبكة الانترنت. ويرمي هذا الإعلان إلى:

الموقع والحفرة التي خلفها الانفجار فيه.

إعلام الجمهور بوجود قرار اتّهام. ودعوة المتّهم إلى تسليم نفسه إلى المحكمة أو الخضوع في جميع الأحوال لاختصاصها. ودعوة كل مَن يملك معلومات عن مكان وجود المتّهم إلى اطلاع المحكمة عليها. وفي 2011/8/18، اتخذ رئيس المحكمة الخاصة بلبنان قراراً قضى بتكليف رئيس قلم المحكمة اللجوء إلى الإعلان العام في لبنان وطلب من السلطات اللبنانية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع بث ونشر الإعلان العام.

ينص الإعلان على أنه إذا لم يكن المتّهم، خلال مدة 30 يوماً من تاريخ نشر الإعلان العام المذكور أعلاه، خاضعاً لسلطة المحكمة، يطلب عندها قاضي الإجراءات التمهيدية من غرفة الدرجة الأولى مباشرة إجراءات المحاكمة غيابياً. ويمكن مباشرة محاكمة المتّهمين غيابياً في الحالات التالية: أولاً، إذا تنازل المتّهم صراحة عن حقه في الحضور. ثانياً، إذا لم يتم تسليم المتّهم من قِبَل الدولة التي يقيم فيها. ثالثاً، إذا توارى المتّهم عن الأنظار أو تعذّر العثور عليه. كما أنّ هدف المحاكمة الغيابية هو الحؤول دون عرقلة سير العدالة الدولية، أكان ذلك من خلال رغبة المتّهم في الهروب من العدالة أو نيّة الدولة احتضان هذا المتّهم عبر رفض تسليمه إلى المحكمة الخاصة بلبنان.

## حقوق المتّهمين

لم يشكل قرار قاضي الإجراءات التمهيدية في تصديق قرار الاتّهام الذي تقدّم به المدّعي العام، حكماً بالإدانة، وهو لم يغيب القاعدة التي تعتبر أن أي متّهم يبقى بريئاً لحين إثبات ادانته بنتيجة محاكمة عادلة. وهو أكد أن كلاً من المشتبه بهم، مصطفى أمين بدر الدين، وسليم جميل عيّاش وحسين حسن عنيسي وأسد حسن صبرا، بعد تصديق قرار الاتّهام، بات متّهماً. وهؤلاء المتّهمون يتمتعون بالحقوق المنصوص عليها في كل من النظام الأساسي للمحكمة وفي قواعد الإجراءات والإثبات ومنها: يُعتبر المتّهم بريئاً حتى تثبت إدانته - يقع على عاتق المدّعي العام عبء إثبات أنّ المتّهم مذنب - يتمتّع المتّهم بالحق في الاستعانة بمحام من اختياره أو الاستفادة من تعيين محام مجاناً وأن يتاح له ما يكفي من الوقت والتسهيلات لإعداد دفاعه والتخاطب من دون عوائق مع المحامي الذي يختاره - يتعيّن على الدائرة المختصة أن تقتنع اقتناعاً لا يرقى إليه شك معقول، بأنّ المتّهم مذنب قبل إصدار حكمها بإدانته.

كما يتمتع المتّهم بالحقوق التالية: الحق بألاّ يُجبَر على أن يشهد ضدّ نفسه أو على الإقرار بأنه ارتكب الجريمة - الحق في أن تُسمع أقواله على نحو يتّسم بالإنصاف والعلانية - الحق بأن يُحاكم من دون تأخير لا موجب له - الحق بأن يستجوب أو يطلب استجواب شهود الاثبات، وأن يكفل له مثول شهود النفي واستجوابهم بنفس الشروط المتعلقة بشهود الإثبات - والحق بأن تكفل له المساعدة القانونية من دون أن يتحمّل أي تكاليف إذا لم يكن يملك الموارد الكافية لدفع كلفة هذه المساعدة.

# الغرفة السوداء

بقلم مارون مارون

مرةً جديدة تمتزج الدماء بالدموع لتروي تراب بيروت العاصمة والعاصية، إنما شاءت «الغرفة السوداء» أن تقتص هذه المرة من أحد رواد العلم والمنطق فكان خير سفير للبنان ومثال الوزير الناجح ومستشاراً متفانياً لا يهدأ ولا يكل، ساعياً دوماً لابتكار الحلول ورسم آفاق جديدة، متخصصاً في تدوير الزوايا للخروج من النفق المظلم والمراوحة القاتلة...

نعم، الوزير محمد شطح، ابن طرابلس الجريحة، قمة في الحكمة والرصانة والتعاطي المسؤول، صوتٌ عقلانيٌ ونموذجٌ في الاعتدال والانفتاح وقبول الآخر، قُدوةٌ في التمسّك بالثوابت وعدم المساومة... غاب محمد شطح قبل أن يشهد قيامة لبنان العتيدة وقبل أن تتعافى الفيحاء المضمدة بالجراح. رحل متخطياً النطق بحكم المحكمة الدولية إلى سماع حكم العدالة السماوية...

باختصار، محمد شطح كان قيمةً مضافةً للبنان فتحوّل إلى خسارة فادحة لا تُعوّض وتالياً إلى الشهيد الثاني عشر في العهد الجديد. بالأمس محمد شطح وقبله قافلة من الأبرار و«الغرفة السوداء» لم تشبع سفك دماء، ولم تملّ رائحة الموت والبارود، ولم تكتفِ سماع دويّ التفجيرات، ولم تكفّ عن التهديد والوعيد والتخوين...

بالأمس كنا نخشى هجرة الأدمغة اللبنانية أما اليوم بتنا نجدها أشلاءً مشلّعة على أرصفة شوارع بيروت... إنها الحضارة الفارسية التي تغزو لبنان قتلاً واغتيالاً...

فإلى متى سنبقى نودّع الشهيد تلو الشهيد؟
إلى متى هذا الاستخفاف بالنيل من كبارنا وقادتنا ومفكّرينا؟
إلى متى سيبقى لبنان تحت نير الاحتلال المقنّع؟
إلى متى سنبقى رهينة بين أيدي الأوصياء الجدد ولقمةً بين أنيابهم؟
إلى متى الخوف من تشكيل حكومة قادرة تُعيد الأمن والأمان؟
إلى متى نرى الضحايا والشهداء يسقطون تباعاً ولا نرى مسؤولاً مقصّراً خلف القضبان ولا قاتلاً يتأرجح على أعواد المشانق؟

أسئلةٌ ليست صعبة والإجابات بسيطة وسهلة محورها واحد، «الغرفة السوداء» التي تحوي أفكاراً سوداء، أيادٍ سوداء، نوايا سوداء، وقلوباً سوداء، وعمامة سوداء. غرفةٌ إسمها «حزب الله» والله منها بريء ومنهم براء.

عند كل مفصل يهددون، عند كل استحقاق يهوّلون، يحللون ويحرّمون، فإما أن تُشكّل حكومةً وفقاً لما يرضيهم أو الويل والثبور وعظائم الأمور، هم مع الشيء ونقيضه، بمعنى أنهم بايعوا الرئيسين الهراوي ولحود تمديداً واليوم يعارضون، شكّلوا حكومة أمر واقع من فريق واحد واليوم يعارضون، عارضوا انتخاب رئيس بالنصف زائداً واحداً واليوم يهللون، أسقطوا حكومة الرئيس سعد الحريري متذرعين بشهود الزور واليوم قد نسوا الشهود وأبقوا على الزور والتزوير...

نعم، حزب الله هو جزءٌ من منظومة إقليمية، وأداة تنفيذية إيرانية على الأراضي اللبنانية، فيوماً يمدون يدهم خداعاً وآخر يشهرون سلاحهم جهراً، يوماً يدّعون أنهم مقاومة وآخر نراهم غزاةً ومأجورين ومرتزقة خلف الحدود...

نعم يا سيد، أنتم تسعون فقط للبنان ولاية الفقيه الخالي من المسيحيين والسُنّة، فلو حقاً تنشدون الاعتدال والقضاء على الأصولية لكنتم أول المدافعين عن الاستحقاقات الدستورية وأول الداعمين لقيام الدولة، وأول العائدين إلى حضن الدولة، وأول المتخلّين عن السلاح المأجور... وما دمتم غير ذلك سيبقى كلامكم في مهب الريح والأصولية إلى ازدهار والأعتدال إلى انحسار...

كل ذلك لا لشيء إلاّ للإبقاء على سلاحكم بهدف تطويعنا أو رحيلنا... والحقيقة تقضي يا سيد أن تكونوا على يقين أننا إما أن نعيشَ أحراراً أو نموتَ أبطالاً ... وتاريخنا يشهد أننا نجيد الإثنين معاً ... فأعيدوا حساباتكم لأن الجرة قد لا تسلم في كل مرة.

نعم رحم الله أحد الأدمغة اللبنانية، وحمى لبنان ... والسلام.

تتمة ص 1 - ## قانون القوة... وقوة القانون!؟

وإما طمعاً بوضع يدها على مفاصل السياسة اللبنانية. فكانت المواجهة بين الجيش والمنظمات عام 1973 وما استجرت من مصادمات أشعلت في النهاية الحرب اللبنانية الأهلية. وهي حرب كانت أكبر حافز وحجة لتدخل سوريا حافظ الأسد علانية في لبنان تحت ستار أخوة مقولبة ومفصّلة على قياس المطامح والمطامع!..

بالطبع ياسر عرفات، الذي كان قبل انحسار قبضة الجيش اللبناني، في عهديّ فؤاد شهاب أصلاً وشارل حلو استجراراً، مجرد زعيم مخيم يبعث في جلبه الى ثكنته ضابط عادي من هذا الجيش الوطني، ويلقي عليه أمثولة في الانضباط واحترام السيادة المحلية. ولكن ذكاء عرفات وطموحه دفعاه في النهاية وأوصلاه الى احتواء الزعامة الفلسطينية والارادة السنية في بيروت وصيدا وسواهما والدعم العربي الباحث عن مطلق مقاومة، وفرض إملاءاته و«توجّهاته»، حتى لا نقول شيئاً آخر، على الزعماء اللبنانيين المتراكضين لاسترضائه الى حدّ جعله يقول مرة في احد المؤتمرات العربية: «لقد تمكّنت من حكم بيروت، في فترة، وإملاء إرادتي عليها».

هذا كان في الحالتين، الفلسطينية والعربية، نوع من «حكم القوة» في لبنان المشلّع من أجل القضية الكبرى التي عجزت جيوش أكثر من عشرين دولة عربية عن حسمها لمصلحة الحق والعدل، وأراد ياسر عرفات أن يحسمها انطلاقاً من العرقوب ومخيمات بيروت وصيدا وصور وسواهما بفصائل فلسطينية تكاد ان تتفق مع بعضها البعض، كل واحدة منها مرتبطة بمرجعية عربية لها حساباتها ومشاريعها الخاصة، وبقدرات عسكرية محدودة جعلت بعد اجتياح شارون عام 1982 من بيروت العاصمة العربية الوحيدة التي دخلها جيش الدفاع الإسرائيلي.

حجة المقاومة ضد العدو الاسرائيلي وتنطحها لاسترجاع فلسطين منه، [وكل الأراضي العربية المحتلة] تتكرر اليوم مع اخواننا الشيعيين والثنائي الحزبي الذي يتنطح أيضاً الى تحقيق هذا التحرير. إلا ان حساباته هذه تُظهر في أبعادها، انها ليست إلا غطاء لأهداف إقليمية توسعية مبطنة ومرام داخلية مغلفة. فكل التهديدات والتلميحات والعنتريات المتصاعدة من أصابع خطباء «حزب الله» بخاصة تعبُّ زخمها من الهجمة الايرانية وطموحها لمدّ نفوذها، عبر دولتي العراق وسوريا المتآلفتين اليوم، الى مياه المتوسط. فمع احتساب اللاذقية للموسكوبي، تصب طهران جهدها على بيروت لأهميتها. ولكن الحسابات الضيقة حالت دون التنبه الى المقاييس الواسعة. فإذا كان في سوريا علويون مهيمنون اليوم على الحكم بفضل الجيش وسلاحه الروسي والصيني. وإذا كان في العراق أكثرية شيعية رفعت عنها بعد طول احتمال حكمًا تنكّبته، في غالب الزمن المعاصر، أقلية سنيّة مترفهة. ففي لبنان وجدت طائفة شيعية متنامية بعديدها وقوة سلاحها المتعالي على قوة القانون وقدرته وأحكامه، تسعى بمسلك خفي يزداد اليوم صراحة ومكاشفة، لتحقيق حضور ثلاثي في تركيبته الدقيقة فتزيد نفوذها ووجودها في الحكم، ولكنها أحوال تزيد الشرخ الوطني تصدّعا. فهل يمكنها السلاح من فرض «حكم القوة» على منطق قوة القانون فتصبح قانوناً.. إذا عدنا الى الحكم القائم في ايران نرى ان طموحه رضخ أخيراً أمام عقوبات وممانعات دولية مالية واقتصادية أقوى من منظومة ممانعته وأصناف مقاماته. ففي عصر تبين ان توازن القوى العالمية ليس فقط بالسلاح، وانما بخاصة بالانتاج والمال والاقتصاد والعلم، وإن الزمن لم يعد زمن الغزوات التي عرفتها هذه المنطقة في أيام الدول الفارسية المتعاقبة والصفوية المتوارثة. اليوم لا تخضع الشعوب من أجل معتقداتها العتيقة. فلقد ساوى القانون الدولي وما أنتج من محصّنات الهيئات والمرجعيات العالمية، بين الأمم وزودها بحكم القانون ضد حكم القوة. ألم نرَ كيف أن وضع الحكم السوري المتداعي حفظ رأسه حتى اليوم من ضربات المتضايقين، وما أكثرهم، من فظاظة تعامله مع شعبه الثائر، بفضل تصويت الفيتو في مجلس الامن؟ صحيح هناك مصالح تختبئ وراء القانون العالمي، ولكنه قانون رغم كل شيء يمد بساطه على كل البسيطة. ولم يعد من السهل استعادة الغلاظة الصهيونية التي شرعت وجود اسرائيل، والسوفيات كانوا أول الموافقين، على حساب أحقية الوجود العربي فيها منذ 70 سنة!..

وفي النهاية ما ذنب لبنان اذا كان العرب كلهم تعبوا أو تراجعوا أو استنكفوا عن القضية الأم ليصبح هو وحده قطب الرحى لمعركة استرجاعها بطريقة المخادعة المفضوحة ومراجل المستقوين بسلاح هيهات أن يعيد فلسطين على حساب لبنان وأمنه واقتصاده وعيشه وازدهاره؟!

فمن هو المستفيد من نفخ المزايدات وعنتريات القوة كما بالزمن الغابر؟

جان بخاش

# أسرار الفتاة

• تؤكد المصادر والمعلومات لدى الاجهزة الامنية ان الساحة اللبنانية امتلأت بخلايا ارهابية من جنسيات مختلفة دخلت عبر الاراضي السورية، وخصوصاً من منطقة القلمون ويبرود والنبك السورية الى عرسال، ومنها الى البقاع، وبيروت واقليم الخروب.
وأكدت المعلومات ان ابرز هذه الخلايا تضم عناصر اصولية من جنسيات ليبية ومصرية وسورية،ومنها خلية برئاسة السوري حسن ع. (ابو نظمي)وهو مسؤول في تنظيم القاعدة ،وصل الى لبنان منذ شهر واستقر في بيروت في منطقة برج ابي حيدر– يحمل هوية مزورة سورية.

• تؤكد المعلومات ان لبنان بات محطة امنية هامة للاستخبارات الايرانية الخارجية ( اطلاعات)، وشهدت الساحة اللبنانية وصول فريق امني ايراني كبير برئاسة الضابط الايراني محمد .ش، وتمركز الوفد في السفارة الايرانية في بيروت وهو يعرف بـ«خلية الصقور» في جهاز الاستخبارات الايرانية، لمتابعة ملفات ومعلومات تتعلق بالنشاطات الاصولية في لبنان، وتحركات تنظيم «داعش» و«جبهة النصرة».
ووفق المعلومات ان التعاون الامني الايراني– الاميركي بدأ بشكل فاعل ويتمحور حول الملفات الاصولية والارهابية، وتقوم الاستخبارات الايرانية بتزويد الاميركيين بالمعلومات المفصلة عن النشاطات الاصولية في لبنان وسوريا والمنطقة.
وعلم ان المخابرات الايرانية نشرت خلاياها ومجموعاتها في كل لبنان وخاصة في طرابلس، وفي كسروان، ويتعاون معها عدد من المواطنين من جنسيات مختلفة، لقاء مبالغ مالية مرموقة تدفع للعديد منهم.
المعلومات والمصادر في «حزب الله» تؤكد ،ان التعاون الامني الايراني مع الاستخبارات الفرنسية، وربما الالمانية، بدأ يشهد تطوراً وتنسيقاً، اذ عمد الايرانيون الى تزويد الاجهزة الغربية وثائق ورسائل وصور بشكلها الاصلي، منها رسائل للجولاني الى رفاقه الى قيادات في «القاعدة» تضم معلومات خطيرة عن وضع تنظيمه وطريقة عمله ولائحة بأسماء قيادات «جبهة النصرة» والمشاكل التي تعانيها، بالاضافة الى لائحة وثقت لـ600 عملية نفذها التنظيم.

• حالة تململ يشهدها التيار الوطني الحر احتجاجاً على مواقف العماد ميشال عون وما يجري داخل التيار الوطني من خلافات، وقيام عدد من اعضاء هيئة التيار في بعض المناطق الى تقديم استقالتهم ومن بينهم السيدة م. م التي اعتبرت: «ان الامل خاب بمواقف الجنرال الذي اعتبرناه المنقذ وصاحب التغيير والاصلاح واذا به يحول التيار ارثا عائليا هذا عدا عن مواقفه الداعمة للنظام السوري المجرم».

عميد سابق في الجيش اكد ان في الاشهر المقبلة سيشهد التيار حملة استقالات غير مشهودة في تاريخه، والوضع الداخلي بدأ يشهد حالة من التمرد والرفض لكل ما تخططه القيادة التي باتت محصورة بالجنرال وأصهاره ..».

• تؤكد اوساط مقربة من النائب وليد جنبلاط انه تلقى تعليمات من اصدقاء اوروبيين بضرورة التزام الصمت في هذه المرحلة وانتظار التطورات والتغييرات الاقليمية المفاجئة التي ستطرأ على اكثر من دولة من دول المنطقة، وان المرحلة المقبلة ستكون محملة بالمفاجآت غير المتوقعة للكثير من السياسيين.
النائب وليد جنبلاط بدوره ابلغ نوابه ومسؤولي الحزب التقدمي الاشتراكي بالتخفيف من اطلاق المواقف والتصريحات ريثما تتبلور الامور وجلاء الصورة الضبابية.

• وصل الى لبنان فريق من الانتربول الدولي وبطريقة سرية للغاية لملاحقة مطلوب من الاصوليين كان مسجوناً في سجون النظام السوري ويحمل جنسية دولة اوروبية وجرى اطلاق سراحه من سجون النظام في دمشق دون اي تبرير وبشكل مفاجىء، ما يدل على انه مكلف بعمليات ارهابية لصالح احد فروع الاجهزة الاستخباراتية السورية.
وكان الانتربول تلقى معلومات عن انتقال هذا الناشط الاصولي الى منطقة شتورة في البقاع الاوسط برفقة مسؤول في حزب البعث السوري الذي امن له شقة قرب منزله في منطقة البقاع الغربي لينتقل بعدها الى بيروت.

• يقوم حزب الله بتكليف متمول شيعي كبير بمحاولات لشراء عقارات عائدة لعدد من المسيحيين في منطقة حوش بردى في بعلبك بالتعاون مع سمسار عقارات من الطائفة المسيحية بغية التمويه وعدم لفت الانظار.
الخبر وصل الى مسمع مرجعية مسيحية روحية الامر الذي دفعها للمسارعة الى تطويق الموضوع واجهاضه في مهده وافشال هذا المخطط في الوقت الذي يستعد فيه عدد من ابناء بلدة حوش بردى لاعادة اعمار وترميم منازلهم واقامة مشاريع زراعية بدعم من هذه المرجعية المسيحية.

• يقوم احد المسؤولين البعثيين السوريين في لبنان بمراقبة احدى الاعلاميات اللبنانيات ومتابعة تحركاتها بقصد العمل على تجنيدها للعمل لصالح الاستخبارات السورية كون هذه الاعلامية تربطها صداقات بدبلوماسيين في سفارة دولة خليجية في بيروت ومع عدد من الضباط في جهاز امني رسمي.
ويقوم هذا المسؤول البعثي باستخدام مكتب احد المحامين في منطقة الطيونة لاجتماعات امنية سرية مع ضباط من الاستخبارات السورية من فرع ريف دمشق.

# اللاجئون السوريون في لبنان ومشاكل المستقبل

هبى شمعون

دفع النزاع المطوّل في سورية بأعداد هائلة من السوريين للجوء إلى لبنان، الأمر الذي أسفر عن تداعيات اقتصادية واجتماعية وأمنية حادة في البلاد، لذلك يجب أن تتوصّل الدولة بسرعة وفعالية إلى حل للتخفيف من حدّة هذه الأزمة.
يتوزع اللاجئون السوريون المسجلون من قبل المفوضية العليا للاجئين والبالغ عددهم 600 ألف لاجئ تقريبا على نحو 1200 نقطة في جميع المحافظات، مع أرجحية واضحة في البقاع والشمال، مما أدى إلى ارتفاع عدد سكان العديد من البلدات والقرى إلى أكثر من الضعف.
إلا أن الحكومة اللبنانية تقدر عددهم بمليون ونصف المليون، أي ما يوازي ثلث الشعب اللبناني، وهذا يعني على سبيل المثال، أن بلد كفرنسا، يستقبل 15 مليون لاجئ بالمقارنة مع عدد سكانها. إنها مأساة أولا، للنازحين السوريين، الذين خسروا منازلهم وبعض أفراد عائلاتهم، ولجأوا إلى لبنان الذي خبر أهله لعقود طويلة هذه المعاناة، وهم يعيشون حالياً معنا في بلد يعاني من انقسام سياسي وأزمة اقتصادية اجتماعية، وأمنية، تنعكس على النازحين السوريين في مختلف أبعادها، وما ينطوي على ذلك من ارتفاع في مستوى المخاطر على المعيشة وسوق العمل، والبنى التحتية، والخدمات العامة. فبالإضافة إلى التضامن مع النازحين في مأساتهم لا بد من توجيه تحية إلى الشعب اللبناني، وأهلنا في المخيمات الفلسطينية، لحسن استقبال النازحين، والتي كان قد سلفها سابقا الشعب السوري للنازحين اللبنانيين إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006، حيث استضافت العائلات السورية حوالى 260 ألف نازح لبناني، تبادلهم العائلات اللبنانية والفلسطينية الجميل في محنتهم الراهنة. كذلك ساهم وجود حوالى 300 ألف عامل سوري في لبنان قبل المحنة، في امتصاص عملية النزوح نسبياً، والتي تمت بشكل تدريجي

على امتداد سنتين وثلاثة أشهر والتي قد تستمر لسنوات عديدة، مما يهدد طبيعة وتركيبة البلاد بمخاطر غير واضحة المعالم.
شكل وجود اللاجئين في أفقر المناطق اللبنانية ضغطاً إضافيا على الاقتصادات المحلية، وأدّى إلى حدوث توتّرات مع المجتمعات المضيفة.ووفقا لأحدث دراسة عن الفقر أجريت في العام 2008، فإن أكثر من 63 في المئة من سكان منطقة عكار الشمالية يعيشون تحت خط الفقر. وفي طرابلس، عاصمة الشمال، تصل هذه النسبة إلى 58 في المئة، وفي الهرمل والبقاع الغربي، تصل معدّلات الفقر إلى 31 و33 في المئة على التوالي.
هذا اضافة الى ان كلفة اللاجئين السوريين تفوق المساعدات المتوفرة من الدول العربية والصديقة.
لذلك، يجب ايجاد حلول لهذه المشاكل قبل ان تتفاقم ويصعب بالتالي احتوائها وتوفير المخارج المناسبة لها.

## الرواية الحقيقية وراء «بيع الأطفال»

# دكتور عقيقي: المـــوت أو التبنّي؟

***«Mon premier souci sera de rétablir, préserver ou de promouvoir la santé dans tous ses éléments physiques et mentaux, individuels et sociaux»***

هذا ما يتضمنه قسم أبقراط ألذي يتعهد من خلاله كل طبيب أن يساعد أي إنسان واقع في مشكلة جسدية أو نفسية. هو القسم نفسه الذي أقسمه دكتور سمير عقيقي ، الأخصائي في الجراحة النسائية والتنظير، الذي يمارس الطب منذ حوالي العشرين عاماً في مدينة زحلة بعد أن كان قد تخصص في جامعات فرنسا، وعاد من بلاد الإغتراب ليخدم أهل مدينته التي ولد وترعرع فيها . طبيب مشهود له في مجال الطب النسائي، يواجه اليوم حملة للتشهير به من قبل برنامج إستقصاء الذي عرض على اللبنانية للإرسال إنترناسيونال التي لم تتوخَ الدقة والموضوعية في مقاربة الملف الذي تناولته إنما عرضت إفتراءات شوهت سمعة الطبيب بهدف زيادة نسبة مشاهديها، فيما كان من المفروض عليها كما أي وسيلة إعلامية تعمل بمناقبية أن تكون موضوعية وأن تتأكد مما تورده في برامجها، وقد تخطئ في مكان ما، إلا أن هذا الموضوع على درجة كبيرة من الخطورة لأن سمعة الإنسان هي الوحيدة التي تبقى له على الأرض وإن التطاول على سمعة طبيب بشهرة الدكتور عقيقي لا بد من أن يكون له خلفيات وأهداف أخرى سنعمل على كشفها.

### هذا ما حصل من الألف إلى الياء

هكذا يروي الدكتور سمير عقيقي تفاصيل ما حدث، فيقول: "تلقيت في عيادتي اتصالاً من فتاة طلبت موعداً لمقابلتي لأنها حامل ، فأعطي لها الموعد وقابلتها إلا أنها لم تأتِ وحدها إنما جاءت مع صديقة لها وكانت ترتدي ملابس أثارت ريبتي، فَسألتها لم كل هذا الغطاء فأجهشت بالبكاء وروت لي أنها حامل من خطيبها الذي تركها وهرب، وأنها تختبئ في منزل صديقتها التي ترافقها وأن أهلها سيقتلونها إن علموا بالأمر. عندئذ طلبت مني إجهاض الطفل فرفضت ذلك واقترحت عليها موضوع التبني. فقالت أنها ستفكر بالموضوع ورحلتا. عادتا بعد فترة لتزفا إلي قرارهما "ببيع" الجنين وهذا ما صدمني فعلاً، وفي الحقيقة صديقتها هي التي أثارت مسألة الأموال وسألت حرفياً : "ممكن العيلة تدفعلنا حق الولد؟" فأجبتها : "إذا أرادت العائلة دفع إكرامية ما أو ترك مبلغ للأم فهذا شأنها ولا دخل لي في ذلك، وأفضل أن تناقشوا هذه الأمور مع الجهات المختصة أو المعنية بموضوع التبني". فغادرتا بعد ان قالتا : "سنفكر ونعاود الإتصال بك. (هنا أشير أنهما كانتا تصورانني بكاميرا مخفية لم أعلم بوجودها إلا عندما شاهدت البرنامج) .

بعد فترة إتصلت الصديقة بي وطلبت مبلغ 1000$ لنفسها و4000$ للحامل، هنا صدمت من جرأتها وسألتها: "هل تريدين إنقاذ صديقتك من ورطتها أم المتاجرة بالأطفال؟"، فأجابتني: "لا فرق لدي". ساعتئذ طلبت منها عدم الإتصال بي مجدداً.( وسيتبين ذلك من خلال داتا الإتصالات في الدعاوى التي ستقام لاحقاً).

بعد شهرين على طردهما، عادتا من دون موعد مسبق فاستغربت وسألتهما: "كيف تعودان وقد طردتكما "؟ فترجيتاني أن أساعدهما فقالت الحامل مجدداً "أن أهلها سيذبحونها بالسكين." وصارت تبكي بشكل هستيري وأمعنت في التفوه بكلام يثير المشاعر الإنسانية، وأي إنسان آخر في مكاني كان سيقوم بأي عمل لمساعدتها ، فكيف بالأحرى إذا كنت طبيباً، وأنا أصادف في مهنتي الكثير والكثير من الحالات المشابهة حيث يكون الخيار بين الموت أي الإجهاض، أو الحياة أي إنجاب الطفل وإعطائه إلى دار أيتام حيث تأتي عائلات لتتبنى الطفل"، مع الإشارة إلى أن هناك عائلات كثيرة وحالات كثيرة من التبني التي تحصل في زحلة وهذا أمر لا يرفضه ديننا ولا يعاقب عليه قانوننا.

"وفي كل هذه العملية لم أذكر شيئاً عن الأموال إنما من ذكر الأموال هما الفتاتان، وبقيتا تصران على موضوع المتاجرة بالأطفال كأنهما تريدان الإيقاع بي ولكنهما لم تستيطعا ذلك".

"بعد فترة اتصلتا بي وكررتا الإتصال والمطالبة بأموال وعاودتا ذلك لمرات عديدة ولأيام عدة، والمكالمات كلها مسجلة لديهما ولكنهما لم تعرضا أياً منها في البرنامج خاصة تلك التي أطلب فيها منهما تركي وشأني وعدم معاودة الإتصال بي أبداً، وكل ما ورد في البرنامج مقتطع بطريقة توحي أني متواطئ معهما في عملية المتاجرة بالأطفال. وأشير إلى أن المقابلة دامت نصف ساعة كما ورد في البرنامج، إلا أن ما عرض منها لا يتجاوز الخمس والأربعين ثانية فقط، مما يطعن في صدقية ما عُرِض.

### أمام النقابة وأمام القضاء

القصة التي رويت حصلت في أواخر حزيران أوائل آب 2013 وبعدما طردتهما وطلبت منهما عدم الإتصال بي مجدداً لم أعرف عن مصيرهما شيئاً ولم أرهما بعد ذلك إلى أن تفاجأت بالطلب مني الحضور إلى نقابة الأطباء في تشرين الأول 2013 ليتم استجوابي حول معطيات قدمها فراس حاطوم وفريقه المقدام، إلا أن لجنة الأطباء لم تجد ما يدينني. ثم قدم حاطوم ، المصر على الإيقاع بي، كما ورد في بداية البرنامج "بغية الإيقاع بالطبيب"، إخباراً إلى النيابة العامة التمييزية التي بدورها أحالت الملف إلى النيابة العامة الإستئنافية في البقاع. فأحيل الملف إلى مفرزة الشرطة القضائية في البقاع التي استمعت إلى أقوالي .

في كانون الثاني من العام الجاري، حقق معي المدعي العام الإستئنافي واستعرضنا الوقائع كما سردتها آنفاً ، وعدت إلى منزلي لأن القاضي لم يجد ما يستدعي توقيفي لأن الملف من أساسه مبني على إحتمالات وعلى إفتراضات موجودة في ذهن حاطوم الذي تمنى أن يوقع بي منذ بداية تركيب هذا السيناريو البشع والحاقد.

إلى أن عرضت الحلقة "الصدمة" وكان وقعها مؤذياً ومسيئاً إلى سمعتي خاصة وأننا نعيش في مجتمع مغلق والشائعات تسري فيه كالنار في الهشيم، وأنا كنت من أكثر المصدومين من الطريقة التي دخل فيها حاطوم إلى الموضوع، من باب تجارة الأطفال، وكان الأجدر به أن يتكلم عن التبني والإجهاض.

### حول البرنامج

"إنني إذ أحمل المؤسسة اللبنانية للإرسال مسؤولية عرض برنامج إستقصاء الحلقة الثانية لما احتوته من افتراءات محضة بحقي وكان الأجدى بها توخي الدقة والموضوعية، أتساءل كيف تسمح هكذا مؤسسة بأن يتم إعداد برنامج يجري من خلاله الإيقاع " بالضحايا" في سبيل تشويه سمعتهم .

" الإيقاع" هو الجرم الذي اعترف به معد البرنامج نفسه في الدقيقة 8:26 من الحلقة، وقد جاء في سبيل الإستحصال على مستند يجرمني، ينطبق على أفعال الإحتيال وما يشابه الإحتيال لناحية إنتحال الصفة وفبركة القصة للإيهام بواقعة إنسانية ، وكان الهدف منها محاولة إثبات قيامي بعمليات الإتجار بالبشر، وإذ بهم في سياق الحلقة " يحاولون" إثبات أنني أساعد أو أسهل هكذا عمليات، ولكنهم فشلوا فشلاً ذريعاً في ذلك.

"في البرنامج أيضاً، تم الحديث عن رفع السرية المصرفية عن أحد الأطباء، ولم يذكروا إسمي، إلا أن المتلقي، سيربط إسمي تلقائياً بهذا الموضوع الذي فيه أيضاً الكثير من التجني والإساءة إلي.

"الإستقصاء" كما هو متعارف عليه يعتمد على جمع المعلومات لا فبركتها، إنما ما قام به فريق برنامج الإستقصاء هذا بالتحديد هو فبركة القصة واستحضار أشخاص وملابس وأكسسوار وغيرها من مستلزمات السيناريو الذي تم اختراعه وترويج أفكار مبعثرة لخطوات متعثرة، أوغلت في الإساءة إلي وإلى مصداقيتي، وجاء تقطيع حديثي وإعداده بتوليفة مونتاج غير واقعي وكاذب وإيحاء وتحوير واستدراج رخيص هادر للكرامة والسمعة، وقد بلغ التطاول والتمادي ذروته باستعمال إسمي بالكامل وتوجيه الإتهامات إلي.

"موعدنا أمام القضاء اللبناني، الذي لنا ملء الثقة به، ونحن بهذه الطريقة لا نلجأ للكاميرات المخفية ولا للإحتيال، ولا لإنتحال الصفة، فالصادق والواثق من نفسه يضع عينه نصب عين من يخاصمه، وسنأخذ حقنا قانوناً إنشاءالله".

**الدكتور سمير عقيقي**

# عقيقي يقيم الدعوى على LBCI

**وجه الاستاذ جورج فريز أبو حبيب محامي الدكتور سمير عقيقي كتاب إنذار بإقامة دعوى افتراء وتشويه سمعة إثر إذاعة برنامج مسيء الى مسيرة هذا الطبيب المعروف بقضاء زحلة. وهنا نص إبلاغ هذه الدعوى وتكذيب محتويات فقرة البرنامج التي أذيعت من محطة LBCI.**

حضـرة السـيـد بـيـار الضـاهر المـحترم،
بصفته رئيس مجلس ادارة المؤسسة اللبنانية للارسال انترناشيونال ش.م.ل.
تحية وبعد،
بوكالتي عن الدكتور سمير خليل عقيقي المسجلة لدى دائرة الكاتب العدل في زحله الاستاذة سيسيل أبو شعيا رقم 300 /2014 تاريخ 11 كانون الثاني 2014.
بثت المؤسسة اللبنانية للارسال بتاريخ 2014/1/8 ضمن برنامج "استقصاء"، تحقيقا «تناول اسم موكلنا الدكتور سمير عقيقي، المعروف في مدينة زحله بعمله وعلمه وخصاله وسلوكه ومساعدته للفقراء.
ما عرضه التحقيق لا قيمة قانونية له على الاطلاق سوى انه تعرّض لسمعة الموكل وهو الذي تجنّد لخدمة المجتمع في مدينة محافظة، تقاليدها صارمة، شديدة الرصد للهفوات فكيف المحرّمات.
جاءت المقدمة صادمة وهشة في ترويجها افكار مبعثرة لخطوات متعثرة «اتجار بالبشر، تبييض اموال، رفع سرية مصرفية، بطلها طبيب؟!
اتى التحقيق فارغا ومجوّفاً، يستجلب المشاهد ويجذب المعلن وجلّ ما نتج عن هذا البرنامج هو خرق القانون اللبناني حيث ان القانون رقم 353 ولا سيما الفقرة الرابعة من المادة الرابعة منه حظرت على المؤسسات الاعلامية بث او اذاعة، قدح او ذم او تحقير او تشهير او كلام كاذب بحق الاشخاص الطبيعيين والمعنويين وان نشر هذا التحقيق يعرّض صاحبه للملاحقة القانونية لتجاهله قانون 353 تاريخ 1994/7/28 وقانوني المطبوعات والعقوبات.
كما اوغل مبضعه في تقطيع اوصال سمعة هذا الطبيب ومصداقيته بدون وجه حق من خلال تقطيع حديثه وبث ما يحلو له لإظهاره "متورطا"، واعداده بتوليفة مونتاج أفقد التحقيق مصداقيته، وكل ما تم بثّه هو باطل غير صحيح غير مسند، غير واقعي وكاذب ولا يندرج تحت اية فقرة من قانون العقوبات اللبناني. انما جاء العرض يجافي المعقول والمقبول والمنطق السليم ومن يستمع الى المقدمة يخال بانه سيرى مجموعة من السفاحين والقتلة. كان المحتوى تائها "يفتش عن ضحية والمضمون تافها" اما الوقع فجاء باهتا "مخيّبا"، اما السرد فكان "مفككا" يفتقر الى التسلسل والترابط المنطقي.
وما اعتراه من ايحاء وتحوير واستدراج رخيص هادر للكرامة والسمعة بدون اي وازع او رادع لاية مكابح مهنية او فرملة حرفية لسلوك او أداب اية مهنة.
بلغ التطاول والتمادي ذروته باستعمال اسم الطبيب بالكامل وتوجيه الاتهامات له، هكذا نصّب البرنامج نفسه ليقوم مقام القضاء واختصر كافة اجهزة الضابطة العدلية وصولا الى الاستقصاء؟؟!!! وباصدار الاحكام المسبقة. ان كل ما ورد هو محض افتراء واختلاق وتطاول واستدراج، جعلتم كرامات الناس سلالم للشهرة واعتمدتم السبق الصحفي المزيف على حساب السمعة.
انما كان يجدر بالبرنامج ان يكتفي بالحرف الاول من اسم الشخص والحرف الاول من شهرته.
لقد وضع الاسم بالكامل مع الصور قبل اطلاع القضاء عليه. ان هذه الافعال تشكل جرائم تزوير للحقائق وحتى لا يسجل على محطتكم الكريمة سابقة بانها تروّج لثقافة عدم احترام القوانين والتقيّد بها، وعملاً بقانون المطبوعات وحق الرد على ما ورد في البرنامج المذكور بحيث يقتضي اذاعة هذا التصحيح في اول حلقة من برنامج "استقصاء" طالبين منكم نشر هذا الرد كاملاً دون أي حذف او اجتزاء طالبين ابلاغنا موعد نشر التصحيح.

ولا بد لنا من الاشارة الى التالي :
1 - اننا نحمل المؤسسة اللبنانية للارسال مسؤولية عرض برنامج الاستقصاء الحلقة 2 لما احتوته من افتراءات محضة بحق موكلي وكان الاجدى بالمؤسسة اللبنانية للارسال توخي الدقة والموضوعية، بدل عرض ما يشوه سمعة الموكل و يستجلب نسبة اكبر من الجمهور ، وذلك بطريقة واسلوب رخيصين.
2 - ومع انطباق احكام المواد 353 فقرة 4 من قانون العقوبات اللبناني على فعل «عرض الحلقة التي تشوه سمعة الموكل «فإننا نعتبر المؤسسة اللبنانية للارسال ، مشتركة في الفعل المذكور» .
3 - كيف تسمح المؤسسة اللبنانية للارسال بان يتم اعداد برنامج يتم من خلاله "الايقاع" بالضحايا، في سبيل تشويه سمعتهم ، "الايقاع" هو الجرم الذي اعترف به معد البرنامج في الحلقة التي تمت اذاعتها بتاريخ 2014/1/8 في الدقيقة 8:26 (لطفا مراجعتها)
4 - الايقاع في سبيل الاستحصال على مستند يجرم الضحية، ينطبق على افعال الاحتيال وما يشابه الاحتيال، لناحية انتحال الصفة ، وفبركة القصة للايهام بواقعة انسانية، كان الهدف منها محاولة اثبات ان الموكل يقوم بعمليات الاتجار بالبشر ، واذ بهم في سياق الحلقة يحاولون اثبات ان الموكل يساعد او يسهل عمليات الاتجار بالبشر ، ولكنهم فشلوا فشلا ذريعا في ذلك ، لان الحقيقة ابت الا ان تسطع كنور الشمس وتحجب كافة طيور الظلام ، فلم يقم في التسجيلات المنسوبة للموكل اي اثبات او حتى اشارة الى ما نسب اليه .
ان الموضوع على درجة كبيرة من الخطورة ، لان سمعة الانسان هي الوحيدة التي تبقى منه على الارض، وان التطاول على سمعة طبيب بشهرة الدكتور عقيقي، لا بد من ان يكون له خلفيات واهداف اخرى، سنعمل على كشفها
لن نطلب منكم في ممارسة حق الرد خاصتنا اي اعتذار او تصحيح او اي مما شابه ، لا بل فاننا نبلغكم اننا ماضون في اثبات افتراءكم امام القضاء ، وليس اثبات براءتنا ، لان تاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا ومناقبيتنا وانسانيتنا وكل من يعرف الدكتور عقيقي ، ايقن ان هنالك قطبة مخفية في توقيت التهجم عليه .
اننا نتحداكم ان تبرزوا كل التسجيلات التي بحوزة البرنامج ، والتي ستظهر للراي العام كيف ان الدكتور عقيقي، طرد معدي البرنامج من عيادته عندما واجهته احدى المنتحلات بانها بصدد تأمين اطفال للبيع، فاستشاط غضبا وطردها ولم يعد يرد على اتصالاتها، تماما كما استشاط المسيح عندما وجد ما يفعله التجار في الهيكل .
لن نتوقف عن ملاحقتكم وملاحقة كل من يظهره التحقيق فاعلا او مشاركا او متدخلا او مسهلا او محرضا، وذلك وكما اسلفنا لإثبات ارتكابكم جرم الافتراء وتشويه السمعة. فإذا كان للاعلام الرخيص سعر ، فكرامة الاكابر ، كموكلي، لا تكفي اموال هذه الفانية لتعويضه عنها .اننا نبلغكم ، بأننا على الموعد امام القضاء اللبناني الذي لنا ملء الثقة به، عسى ان تكونوا على استعداد لتحمل تبعات ما اقترفتموه عن علم . ونحن بهذه الطريقة لا نلجأ للكاميرات المخفية ولا للاحتيال ولا لإنتحال الصفة، فالصادق والواثق من نفسه يضع عينه نصب عين من يخاصمه، ولنا الشرف ان نتخاصم امام القضاء اللبناني . وسنأخذ حقنا قانونا انشاء الله .
محتفظين بكافة حقوق الموكل مهما كان نوعها تجاه أي كان.

جونية، في 14 كانون الثاني 2014
بكل تحفظ واحترام
بالوكالة
**المحامي جورج فريز أبو حبيب**

## بيان الدكتور ريمون خزّاقة يشرح للزحليين والبقاعيين إفتراءات حملات التجني عليه

**تلقينا مع البريد البيان التالي نصه حول حملة الإفتراء التي يتعرض لها الدكتور الجراح ريمون خزاقة والتي تناولته مؤخراً في قضيتين اجتزئتا في حقيقتهما وتفاصيلهما بعيداً عن كل موضوعية وشفافية وهو المشهود له بمسيرة طبية وجراحية طويلة وتصب كلها في محاولات التجني والإساءة.**

قال: «للمرة الثانية، وخلال أقل من عام، كنت عُرضة لأخبار ظالمة لا سند لها ولا أساس، طالت مهنتي وكرامتي.
ففي 8 كانون الثاني 2014، بثت محطة LBCI تحقيقاً إعلامياً حول «تجارة الأطفال»، أوردت فيه اسمي وصورتي من خلال حديث مجتزأ ومفبرك جرى معي حول الموضوع، وعليه، وحفاظاً على ثقة غالية منحتموني إياها خلال العقود الثلاثة الماضية، سواء من خلال عملي الطبي في كل مستشفيات زحلة والبقاع، أو من خلال عملي كرئيس لمجلس الإدارة ومدير مستشفى الرئيس الياس الهراوي الحكومي، فإنني أضع كل الحقائق أمامكم:
1 – في مطلع شهر تموز 2013، تم التحقيق معي في قضية تدخّل ومعالجة وتعاطي إبن شقيقتي للمخدرات، والذي نعيش معاً مأساة حقيقية منذ حوالى عشرين عاماً. وعائلات زحلية ولبنانية كثيرة تعيش هذه المأساة، وقد دافعت عنه وعن شقيقتي بكل ما أحمل من أصالة وشجاعة وعزم، غير آبه للنتائج، لأن دوري كطبيب وكخال كان أقوى من أي اعتبار مصلحي آخر. ولي كل الثقة في القضاء العادل والمنصف لإعطاء قراره النهائي.
ومن المؤسف والمخزي أن يحوّلني هذاالموقف العلاجي والإنساني الى «تاجر مخدرات ضبطت معه حقيبة مخدرات» كما أوردت وزعمت المحطة التلفزيونية في تحقيقها.
2 – في موضوع «تجارة الأطفال» الذي عرضه برنامج «استقصاء» على محطة LBCI، أوضح ما يلي:
– جرت العادة على أن تودع النيابة العامة الاستئنافية في البقاع مستشفى الرئيس الياس الهراوي الحكومي الذي أتولى إدارته، وبموجب محاضر رسمية، أطفالاً مجهولي الأهل والهوية، يتم العثور عليهم، وتقوم إدارة المستشفى بالتواصل مع أديرة ومؤسسات إجتماعية من أجل حضانة هؤلاء الأطفال، والاهتمام بهم وبمستقبلهم، ومن بين هذه الاديرة، دير الراهبات في جبولة، قرب بعلبك الذي يضم /166/ طفلاً، وتتم عملية تسليم الأطفال بموجب محاضر رسمية وقانونية.
– عندما اتصلت بي «الصحافية» في المحطة المذكورة وزارتني في عيادتي، قلت لها صراحة، انه لا يمكن استقبالها في المستشفى الا بشكل قانوني، وانه يمكنها التواصل مباشرة مع راهبات «دير جبولة» لحل مشكلتها بشكل قانوني وشرعي. واذا كنت أعرف أهلاً يهمهم الامر، أرسلهم الى الدير المذكور. لكنها اقتطفت من حديثي القسم الذي يناسب برنامجها وموضوعه.
ان الاساءة المتعمدة والمقصودة وتشويه السمعة والتشهير والتلفيق التي سببها لي هذا البرنامج، وما رافقه من تعليقات واشاعات وقدح وذم وردت على مواقع التواصل الاجتماعي، سيكون موضوع ملاحقة قضائية كي لا تبقى كرامات الناس عرضة للانتهاك المجاني الحاقد، وكلني ثقة بالقضاء العادل والمنصف لتبرئتي.
إني إذ أضع هذه الحقائق والوقائع بتصرف أهلي وأصدقائي في زحلة والبقاع ولبنان، أؤكد أنني سأبقى في موقعي مدافعاً عنم عملي ومعنتي، ومتحملاً كل المسؤوليات الطبية والادارية.
وهذا يشكل فخراً لي ولعائلتي، ولن تحط الحملات الظالمة من عزيمتي وتصميمي على مواصلة خدمة المرضى الذين أولوني ثقتهم وأسرارهم الصحية، ويقفون اليوم الى جانبي كما وقفت الى جانبهم.

زحلة في 2014/1/14
**الدكتور ريمون خزاقة**

# علامات خطيرة في مؤشرات الحالة الإقتصادية والحالة الإجتماعية

## تحفيز فرص الاستثمار يعيد المغتربين ويضاعف من فرص العمل

المهندس موسى فريجي

مع أن الكتاب يقرأ من عنوانه، إنما التطرق إلى بعض التفاصيل ضروري للدفاع عن هذه النظرية. منذ 1990 وحتى يومنا هذا ساد الإعتقاد لدى الحكومات المتعاقبة وتحديداً رؤساء الوزارات ووزراء المالية والإقتصاد بأن هنالك مسلمات يجب التشبث بها هي:

1 – سياسة الإنفتاح المفرط إنما هي سياسة تشجع الإستثمار.

2 – لابد للبنان من أن ينضم إلى منظمة التجارة العالمية التابعة للأمم المتحدة وإلا سوف يتأثر مستوى صادراته . ومن أجل ذلك على لبنان أن يصدر القوانين المطلوبة وعلى رأسها تخفيض مستوى الجمارك على مستورداته إلى معّدل لا يزيد عن 5 %.

3 – لبنان بلد سياحي وخدماتي وأكلاف الإنتاج لديه مرتفعة لذلك لا بأس بالتضحية بالقطاعات الإنتاجية.

4 – هجرة اللبنانين هي مسألة تعود إلى ماقبل الحرب العالمية الأولى ويجب النظر إليها على أنها نعمة كونها تؤدى إلى تحويلات من المهاجرين إلى ذويهم من المقيمين وتعوض نوعاً ما عن العجز التجاري الحاصل دائما.

5 – أن توقيع إتفاقات التبادل التجاري الحر مع دول أخرى وإنضمام لبنان لإتفاقية المنطقة الحرة العربية بظل جامعة الدول العربية إنما يفتح الباب للمصدرين اللبنانيين أمام 350 مليون نسمة في الوطن العربي وما يماثله عدداً ببقاع الدنيا.

فما هو واقع الحال بظل هذه السياسة :

آ – لم تهدأ الساحة اللبنانية من إضطرابات وخلافات سياسية أدت إلى زعزعة القطاع السياحي وتراجعه.

ب – أقفلت العديد من الصناعات اللبنانية كالملابس والأحذية والأدوية والخزفية، وتراجعت صناعة الأغذية.

ج – تحولت مؤسسة «إيدال» التي كان يعوّل عليها تسهيل إجراءات الإستثمار وتحفيزها إلى مجّرد مكتب ....لمراقبة الصادرات الزراعية المدعومة.

د – تراجعت كافة الزراعات تقريباً ولم يبق منها إلا التي تتمتع بشيء من الحماية الجمركية كلحم ...الدواجن والألبان والأسماك، وتلك التي تدعمها الدولة دعماً مادياً مباشراً كالقمح والشمندر السكرّي

هـ – صمدت صناعة الأسمنت المحلّية بسبب منع إستيراده . كما صمد طيران الشرق الأوسط بسبب ... منحة ميزة تجديد أسعار تذاكر السفر على شركات الطيران غير اللبنانية وبسبب عدم تمرير .....إتفاقية الأجواء المفتوحة.

و – نجح القطاع المصرفي نجاحاً كبيراً لأن معظم دخله أتى ويأتي من سندات الخزينة والدولة تقوم بدفع الفوائد المرتفعة نسبياً للبنوك. إذن يعزى نجاح القطاع المصرفي إلى دفع الدولة فوائد مرتفعة ..مقارنة ...مع بنوك العالم، وبالتالي. قدرتها على إستقطاب أموال المواطنين في دول التعاون ..الخليجي وتوظيف ...هذه الأموال بخزينة الدولة والبلدان.الأفريقية. لكن نجاح هذه البنوك جاء على ..حساب الدين العام ...الذي يتراكم يوماً بعد يوم إلى أن تعدى الستين مليار دولار أى ما يصيب كل مواطن لبناني بأكثر من 1000 دولار عليه تسديدها بشكل أو بآخر.

ز – ازدادات الهجرة الدائمة بصورة مخيفة وباع المهاجرون أراضيهم فعلت الأصوات محذرة دون طائل ....كما هجر 57 % من متخرجي الجامعات والمعاهد إلى الدول العربية وغيرها بسبب ندرة فرص العمل ....في لبنان .

ج – توقفت عجلة تقدم لبنان من بلد في طور النمو (developing) إلى بلد نام (developed) والخوف أن يتراجع تقييمه إلى بلد دون النامي (underdeveloped).

ط – إزدادات التعديات والسرقات وتفشى الفساد والرشوة، كل ذلك بسبب قلة فرص العمل أو بسبب .....تدنى الأجور مقارنة مع.إزدياد أكلاف المعيشة.

ي – انبرى الشباب للإنجرار وراء الحركات السياسية ذات الأجندات الأجنبية بدل أن يكونوا عاملين ....منتجين يبغون الإستقرار والعيش الكريم .

ك – إزدادات حالات الطلاق أو الإنفصال والشذوذ والتفكك العائلي إلى درجات خطيرة وكلها بسبب القلة ....وخاصة قلة فرص العمل في لبنان.

### فما هو الحل ؟

الحلّ يكمن في توفير فرص العمل. وهذه يمكن أن تحصل نتيجة الإستثمار في مشاريع إنتاجية وهي بدورها لن تحصل بغياب الحماية الفاعلة وخاصة الحماية الجمركية التي تؤدي، إن فعّلت، إلى تحفيز الإستثمار فى القطاعات الإنتاجية وإستبدال قدر يسير من المستوردات بالإنتاج المحلي.

هنالك رساميل كبيرة يملكها لبنانيون هاجروا ونجحوا في بلدان الإغتراب لكن حنينهم للعودة بقي. إنما عودتهم مع أموالهم لا يمكن أن تحصل إلاّ إذا توفرت فرص الإستثمار. وهذه الفرص هي التي سوف تستوعب طالبي العمل.

لقد غاب عن المسؤولين أن أية سياسة إقتصادية إنما يجب أن تخدم المواطنين اللبنانيين لأي فئة انتموا وبغض النظر عن عددهم. وخدمة المواطنين تأتي قبل خدمة الدول الأخرى التي تطالب بفتح الأسواق لمنتجاتها.

غاب عن المسؤولين أيضاً أن معظم الدول التي تطالب بفتح الأسواق لها إنما تعتمد على سياسة الدعم المباشر ودعم التصدير الأمر الذي يخفّض من قيمة السلع المنوي تصديرها وبالتالي يهدد الإنتاج المحلي غير المدعوم في لبنان.

غاب عن المسؤولين أن القوانين المطلوب وضعها في لبنان توطئة لإنضمام لبنان لإتفاقية التجارة العالمية إنما تخدم المنتجات المستوردة وتحارب الإنتاج المحلي بصورة غير مباشرة كقانون حماية المستهلك وقانون حماية الإنتاج الوطني وقانون حماية الملكية الفكرية .

غاب عن المسؤولين إستغلال بعض الدول العربية لإتفاقية المنطقة العربية الحرة ، والتى ألغت كل الرسوم الجمركية بين الدول العربية للمنتجات ذات المنشأ العربي ( أي حدّ أدنى 40 % من مدخلات المنتجات)، فأخذت هذه الدول تصدر منتجات مستوردة كلياً على أن منشأها هو البلد العربي المصدّر بعد تغيير تغليفها .

لم يتضمن أى بيان وزاري منذ 1990 حتى الآن أية إشارة إلى كيفية معالجة الوضع الإقتصادي المأزوم في لبنان سوى بكلمات عامة لا معنى لها.

قبلت كل الحكومات المتعاقبة منذ 1990 حتى الآن سياسة الحماية لعديد من القطاعات سوى القطاعات الإنتاجية. فمهنة المحاماة والهندسة والصيدلة والطبابة كلها محمّية. وقبلت هذه الحكومات سياسة الإحتكار كصناعة الأسمنت وسياسة حكر قيمة تذاكر السفر من وإلى لبنان على طيران الشرق الأوسط وصناعة الكابلات الكهربائية وغيرها.

من المؤسف أن المسؤولين عن الشأن الإقتصادي في لبنان هم مهووسون بالتبعية لأنهم لا يملكون القدرة على المبادرة أوالتحليل بل يستسهلون التبعية والإعتقاد على أن كل فرنجي برنجي وكفى المؤمنين شر القتال.

ان جهل كل رؤساء الوزارات ووزراء المالية والإقتصاد الذين تعاقبوا على الحكم منذ 1990 في الشأن الإقتصادي أوصل اللبنانيين إلى بيع أراضيهم وإلى الهجرة.

**لما ضاق نطاق هذا العدد**
**دون الإتساع لفصل**
**«مستشفى تل شيحا**
**مسارًا ومسيرة»**
**الذي نشر حتى اليوم،**
**أرجئ نشر حلقة هذا العدد**
**الى الإصدار القادم . فترقبوها.**

# يوسف جحا مثل اتحاد الغرف اللبنانية في اجتماعات درس اتفاقيات التبادل التجاري

بدعوة من المديرية العامة والاتحاد الجمركي في الاتحاد الاوروبي – والجامعة العربية في القاهرة لجنة التجارة الخارجية و قواعد المنشأ ومن ضمن وفد الحكومة اللبنانية ، مثل اتحاد الغرف اللبنانية مدير عام غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع الاستاذ يوسف جحا في الاجتماعين اللذين عقدا في اواخر عام 2013 الاول في القاهرة والاجتماع الثاني في بروكسل – بلجيكا والهدف درس اتفاقيات التبادل التجاري وقواعد المنشأ تقنيا – بحيث ان الاتفاقية الاولى تنحصر ما بين الدول العربية والثانية تجمع ما بين دول البحر المتوسط والاتحاد الاوروبي والهدف تذليل ما يعيق التبادل التجاري وفتح الاسواق وتحرير التجارة مما ينعكس ايجابا لتصدير منتجاتنا الى الدول العربية والدول الاوروبية بمميزات تفاضلية. ولقد كانت الاجتماعات دقيقة خصوصا ان بعض منتجاتنا تعاني من المضاربة ويجب ان يكون لها الحماية والتسهيلات التي تسمح لها الولوج الى الاسواق بحرية وسهولة وهو الهدف الذي يسعى اليه اتحاد الغرف اللبنانية ومجلس ادارة غرفة زحلة والبقاع وبكافة السبل وخصوصا ان منتجاتنا مميزة وذات نوعية عالية فكان العمل في الاجتماعين على مراجعة لوائح القواعد ودرس البنود تفصيليا مع ممثلي بلدان الجامعة العربية والاوروبيين .

كما تم في بروكسل عرض واقع الاتفاقية مع الاتحاد الاوروبي والمراحل القادمة بدأ باستبدال البروتوكولات الثنائية القائمة (حوالى60 برتوكول) بالاتفاقية الاورو – متوسطية PEM وذلك ضمن اطار اتفاق موحد يضمن حقوق البلدان ويركز على التراكم في المنشأ مما يفيد الجميع ويضمن التكامل لكي يصار الى اقرار الاتفاقيات ودخولهم حيز التنفيذ في 2014. لان عدم توقيع الاتفاقيات او التأخير في التوقيع عليها يخلق نوعا من البلبلة بالتبادل التجاري ويرتب اعباء وخاصة على مستوى التراكم الذي يرتكزعلى قواعد متقاربة وتفاضلية.

المدير العام يوسف جحا ممثلا اتحاد الغرف اللبنانية في اجتماعات لجنة التجارة الخارجية و قواعد المنشأ – الجامعة العربية – القاهرة

المدير العام يوسف جحا ممثلا اتحاد الغرف اللبنانية في بروكسل مع ممثلي الجمارك والوزارات اللبنانية المعنية بالاتفاقية مع الاتحاد الاوروبي .

## ممثلاً اتحاد الغرف اللبنانية في المؤتمر الأوروبي للتنمية الاقتصادية المحلية

## يوسف جحا عرض في بروكسل - بلجيكا الواقع اللبناني وصعوباته

إضافة الى ما نشرناه أعلاه فيما خص اتفاقيات التبادل التجاري شارك السيد يوسف جحا مدير عام غرفة زحلة والبقاع في مؤتمر الامم المتحدة الانمائي – ارت غولد ART GOLD UNDP في بروكسل – بلجيكا، بصفته امين عام وكالة التنمية الاقتصادية في البقاع LEDA– بتاريخ 26 و27 تشرين الثاني 2013 .

وكان شارك حوالى 3000 ثلاثة الاف مدعو من دول العالم كافة في المؤتمر بحضور اربعة رؤساء جمهورية ورئيس الاتحاد الاوروبي وعدد من رؤساء الحكومة والوزراء الى جانب العديد من ممثلي المؤسسات الداعمة والانسانية والبيئية والزراعية وعلى مدى يومين تخللتهما جلسات عمل ومناقشة وحوار. ولقد تم التركيز على التنمية الاقتصادية في العالم وخصوصا في البلدان النامية والفقيرة واهمية التعاون من اجل انسان افضل وتحقيق اماني واهداف الامم المتحدة للالفية، حيث تلزم هذه الأهداف المجتمع الدولي بمحاربة الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور البيئي والتمييز ضد المرأة وتحسين الصحة واقامة شراكة عالمية من اجل التنمية ومساعدة الدول الفقيرة على النهوض.

ولقد كان هناك عرض لتجارب البلدان وتم التركيز على المؤسسات والادارات المحلية في التنمية الاقتصادية واهمية التعاون فيما بينها ( قطاع عام وخاص – مناطقي) لانها تفهم اكثر الحاجات والواقع ولديها اولويات قد لا تعرفها الحكومات المركزية. وان الدعم المستقبلي سوف يكون على هذا الاساس. ولقد تم التركيز على اهمية اعداد الاستراتيجيات والخطط التنموية وتقديم مشاريع ودراسات واقعية تفيد المجتمع وتخلق تعاونا يفيد الجميع ويكون حافزاً لمحو الفجوة الى حد ما القائمة ابدا ما بين الدول الغنية والفقيرة. ولقد تكلم العديد من الخبراء فأقروا ان المقياس اليوم لم يعد ما كان في السابق حول الدول الفقيرة والغنية بل حول النظام في البلد وكيف يعمل، وخطط التطوير القائمة في البلدان لان عدداً لا بأس به من الدول هي غنية جدا فالكتلة النقدية لديها عالية ولكن شعوبها فقيرة كالصين والهند .

المدير العام يوسف جحا متكلما امام الخبراء عن واقع التنمية في لبنان وخاصة في البقاع في مؤتمر ايام التنمية الاوروبية للاتحاد الاوروبي في بروكسل – بلجيكا.

ولقد تكلم ومن ضمن حلقة خبراء ومهتمين في التنمية مدير عام غرفة زحلة والبقاع وامين عام وكالة التنمية الاقتصادية الاستاذ يوسف جحا في المؤتمر عن واقع بلدنا التنموي والصعوبات التي تواجهنا وعن نجاح العلاقة ما بين مؤسساتنا والمؤسسات المانحة خصوصا ما قامت به غرفة زحلة والبقاع في منطقة دير الاحمر وعملية استبدال الزراعات الممنوعة بزراعة العنب وكيف ان التعاونية اليوم تنوي انشاء معمل للانتاج والتسويق CAVE وان نية الغرفة ووكالة التنمية الاقتصادية في البقاع وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي هي توسيع هذه الزراعة وتنميتها. كما تكلم عن تكوين وكالة التنمية الاقتصادية في البقاع LEDA وهي وكالة حديثة انشأت بمساعدة الامم المتحدة UNDP حيث تضم ممثلين عن غرفة زحلة والبقاع واتحادات البلديات في المنطقة وممثلاً عن وزارة الزراعة والتعاونيات والمزارعين والصناعيين ونقابة النحالين ومركز الابحاث Lari والجامعات...وكيف ان هذا التعاون مهم جدا لتقديم مشاريع تفيد المنطقة.

كما تم عرض ما تنوي عمله وكالة التنمية الاقتصادية مستقبلا بالتعاون مع غرفة زحلة والبقاع ومؤسسة «اطلس سوليداريتي»الايطالية Atlas Solidarity ITALY NGO بخصوص تحسين جودة المنتوجات البقاعية وعملية تسويق الانتاج والتي بدأت الغرفة بإنشاء مختبر جودة الغذاء FQC وما تقوم به لتطوير وفحص المنتجات والنتائج الباهرة التي بلغها العمل في هذا المركز. ولقد ركز على التعاون المستقبلي لاطلاق علامة Brand للجودة او شعار يتفق عليه يوضع على المنتجات بعد فحصها في المختبر واثبات مواصفاتها العالية في الجودة والنوعية ويكون هذا الشعار موضع ثقة ومادة داعمة ووسيلة جيدة لتسويق منتجاتنا في الخارج.

كما تكلم عن التدريب وتحسين المعرفة لدى المؤسسات والتعاونيات والافراد وتمكين المرأة وتشجيعها لكي تخوض غمار العمل والنهوض ودعم عائلتها وهذا ما تقوم به الغرفة في مركز التدريب العائد لها مع التحضير لسلسلة برامج تدريبية. وان معاناة بعض المؤسسات هي في عدم وجود قروض ميسرة وان المشاريع بحاجة الى مانحين او ضامنين. خصوصا للمشاريع التنموية والتي تفيد الجميع .

ولقد اهتم الكثير من الحاضرين بما عرض وابدوا كل الاستعداد للتعاون وتحضير مشاريع مفيدة واضحة مدروسة تتماشى مع الاهداف الدولية للتنمية وتنسجم مع متطلبات منطقتنا والانسان فيها .

# ورشة عمل حول التعاون في قطاع الألبان والأجبان في البقاع ضمن مشروع LACTIMED

بعد مرحلة التشخيص الأولية لقطاع الحليب ومشتقاته في منطقة البقاع وبعلبك – الهرمل، نظمت غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحله والبقاع، ضمن إطار مشروع LACTIMED الممول من الإتحاد الاوروبي، ورشة عمل في 15 كانون الثاني 2014، من اجل تقديم نتائج هذا التشخيص وعرض استراتيجية لترويج منتجات ومشتقات الحليب في المنطقة.

شارك في اللقاء ممثلون عن مختلف مصانع الالبان والأجبان الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، ومهندسون من مصلحتي الزراعة والصناعة في البقاع، حيث رحب بهم رئيس لجنة التنمية في الغرفة م. منيب الشوباصي الذي تحدث عن أهمية قطاع إنتاج الحليب وتصنيعه في البقاع وعن حاجات السوق التي تتخطى الإنتاج المحلي، مما يدفع الى المزيد من التعاون والتنسيق بين مختلف الفرقاء في هذا القطاع الحيوي.

بعدها عرض نائب مدير الغرفة المهندس سعيد جدعون نتائج تشخيص قطاع الحليب ومشتقاته والتحليل الاستراتيجي للقطاع من خلال شرح واقع قطاع الثروة الحيوانية، وحدات تصنيع الحليب وديناميكية التدفق والفاعلين.

من مشاهد الوفود المشاركة في الورشة وبدا الأستاذ يوسف جحا الى أقصى اليسار.

بعد ذلك، أدلى السيد حميد بن شريف، ممثل المؤسسة الزراعية في مونبيليه، بمداخلة حول النهج الجماعي لخلق تكتلات محلية وعن اهمية هذه التكتلات في تقليص الاعباء والمشاكل على المزارعين والصناعيين.

كما جرى عرض امثلة واقعية عن التكتلات الفاعلة في عدد من القطاعات من قبل ممثلة القطب التنموي في بيزرت السيدة محجوبة زعيتر، ومن المهندس جدعون. وقدم منسق مشروع LACTIMED السيد اوريليان بودوان، من منظمة ANIMA الفرنسية، الخطوات المستقبلية لتعزيز دور تكتل قطاع الألبان والأجبان والمساهمة في إنجاح أهدافه.

وفي نهاية اللقاء، قدم المشاركون من القطاع الخاص عدة مداخلات، عرضوا خلالها مشاكلهم وتطلعاتهم للوصول للنتائج المرجوة، كما أبدوا كامل الإستعداد للتعاون فيما بينهم.

## نشاطات مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية - تل عمارة

### الإجتماع التنسيقي الثاني عشر بين المصلحة وايكاردا

برعاية وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن عقد الاجتماع التنسيقي الثاني عشر بين لبنان و«ايكاردا» في محطة تل العمارة بتاريخ 2014/1/4 وبحضور مدير عام «ايكاردا» الدكتور محمود الصلح ورئيس مجلس الادارة – مدير عام المصلحة الدكتور ميشال افرام إضافة الى باحثين ومسؤولين من «ايكاردا»، المصلحة، والجامعات والتعاونيات والمؤسسات الزراعية.

وقد تم التشديد خلال الاجتماع على توسيع التعاون بين «ايكاردا» والمصلحة علماً ان المصلحة تستضيف «ايكاردا» في محطات تريل، تل العمارة، كفردان والهرمل. على أن يشمل التعاون القمح، الشعير، الحمص، العدس، الاعلاف، الصبير، الأغنام، الماعز، البيوتكنولوجيا، بنك البذور والتدريب المهني.

وفي المعلوم ان «ايكاردا» ساعدت المصلحة بالموارد الوراثية التي سمحت للمصلحة بإنتاج 8000 طن من بذار القمح والشعير.

### نشاطات الأبحاث

استقبل رئيس مجلس الادارة المدير العام وفدا ليبيا ضم مدير عام البحوث الزراعية وخبراء من ليبيا حيث تم بحث كافة سبل التعاون بين البلدين اضافة الى التعاون مع منظمة «ايكاردا».

من ناحية أخرى أنهت المصلحة الأيام العلمية الخاصة بها والتي تمت على 5 مراحل جرى خلالها عرض نتائج أكثر من 80 مشروع بحث أجرتهما المصلحة في 2013 واقتراح 100 مشروع بحث جديد للعام 2014 وستصدر المصلحة خلال شهر شباط تقريرها السنوي للعام 2014.

وشارك المدير العام افرام في جلسة مناقشة مشروع حصاد مياه الأمطار في المناطق الجبلية الذي عقد في عمان بتاريخ 14/ 1/2014.

## 3 جوائز إضافية لافرام

تلقى رئيس مجلس ادارة مدير عام مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية مع بداية العام 2014 دعوات لتسلم 3 جوائز عالمية وهي:

– جائزة «بلاتينوم» من الأمم المتحدة خلال مؤتمر رؤساء الادارة العالميين في نيويورك في 25 أيار 2014.

– جائزة «الادارة المتكاملة والانسانية في خدمة الانسان» في باريس في 20 حزيران 2014.

– جائزة مؤسسة بورلوغ العالمية للبحث الزراعي في مجال القمح والموارد الوراثية.

هذا وستقوم المصلحة خلال صيف 2014 بالنشاطات التالية:

1– تدشين محطة عجلتون بمشاركة الصرح البطريركي في بكركي.

2 – تدشين محطة الهرمل.

3 – تدشين محطة حاصبيا.

4 – تدشين محطة كفردان.

علماً انها باشرت ببناء محطة بعقلين.

اضافة الى حفل كبير تقوم المصلحة خلاله بتكريم جميع موظفيها الذين عملوا بكل جهد ومثابرة لرفع مستوى المصلحة الى النطاق العالمي.

## دعوة الهيئة العامة لغرفة تجارة وصناعة وزراعةزحلة ومحافظة البقاع الى جلسة عمومية عادية سنوية

استنادا الى المواد 16 و17 و18 و21 و36 من المرسوم الاشتراعي رقم 36 تاريخ 1967/8/5.

وتنفيذا لقرار مجلس الادارة في تاريخ 16 كانون الثاني 2014 الذي قرر دعوة الهيئة العامة العادية السنوية الى الاجتماع.

يدعو رئيس مجلس ادارة غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع جميع المشتركين المسجلين في الغرفة المتممين دفع الرسوم المتوجبة عليهم للغرفة الى جلسة عادية سنوية للهيئة العامة في الغرفة في زحلة حي مارمخايل ومارجرجس، في تمام الساعة الحادية عشرة من يوم السبت الواقع فيه 8 شباط 2014 وذلك للنظر في جدول الاعمال الآتي:

1– تقرير مجلس الادارة عن سير اعمال الغرفة خلال عام 2013.

2– تقرير مراقب الحسابات عن حسابات الغرفة خلال عام 2013.

3– المصادقة على مشروع الموازنة السنوية لسنة 2014.

واذا لم يكتمل النصاب القانوني في الجلسة الاولى تقرر تحديد موعد الجلسة الثانية في الساعة الحادية عشرة من يوم السبت الواقع فيه 1 آذار 2014 في المكان ذاته، حيث تكون المناقشة قانونية بمن حضر.

فالرجاء اعتبار هذه الدعوة موجهة الى كل عضو منتسب الى الغرفة قد سدد الرسوم المتوجبة عليه للغرفة في المهلة القانونية .

**رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة وزراعة زحلة ومحافظة البقاع**

**ادمون جريصاتي**

# مجلس أساقفة زحلة:
# للصلاة من أجل السلام في لبنان والمشرق

عقد مجلس أساقفة زحلة والبقاع اجتماعه الدوري في مطرانية السريان الارثوذكس في زحلة، بحضور المطارنة عصام يوحنا درويش، منصور حبيقة، يوستينوس بولس سفر واسبيريدون خوري، وتدارس المجتمعون مواضيع روحية وراعوية واجتماعية وتربوية متوقفين عند الموضوعين التاليين: "اولا: الموافقة على برنامج المؤتمر الأول للجنة الشبيبة، شبيبة واحدة لكنيسة واحدة الذي يقام لمناسبة ختام أسبوع الصلاة من أجل وحدة المسيحيين، وذلك بعد ظهر السبت 25 كانون الثاني 2014 في مقام سيدة زحلة والبقاع. يلي المؤتمر عند الساعة السادسة مساء قداس عام يحتفل به سيادة المطران عصام درويش ويلقي عظته سيادة المطران يوستينوس بولس سفر في حضور أساقفة المدينة وممثلي الكنائس والكهنة والرهبان والراهبات والمؤمنين والحركات الشبابية والرسولية. ثانيا: التوقف عند التحقيق مع طبيبين معروفين من المدينة ومع رئيسة عامة لجمعية رهبانية بموضوع تبني طفل مزعوم، أي غير موجود، لا هو ولا عقد التبني، بحيث كانت القضية أوسع مما تقتضيه الحال ويتناول بشكل مبالغ فيه وبنوع خاص رئيسة الراهبات دون مبرر، لا في الإعلام ولا في التحقيق. وفي ختام اجتماعهم، دعا أصحاب السيادة جميع المؤمنين للصلاة من أجل السلام في لبنان والمشرق، ومن أجل تعزيز الأخوة ومبادرات التضامن والمحبة بين الناس لوقف العنف ونشر القيم والعدالة والتآخي بين الجميع".

# المطران سفر: في قداس تذكار استشهاد مار اسطيفانوس
# 9 آلاف مسيحي يقتلون سنوياً لتثبيت شهادة المسيح

«لا نخاف أن تنتهي المسيحية بواسطة الإستشهاد» هذا ما أكّده المطران مار يوستينوس بولس سفر خلال قداس إلهي أقيم في كنيسة مار جرجس بمعاونة الأب جاك حنا ولفيف من الشمامسة بمناسبة تذكار استشهاد مار اسطيفانوس والجناز الأربعين لراحة نفس النائب الأسقفي في زحلة سابقا، الأب الخورأسقف روفائيل توما ابراهيم.

وعقب تلاوة الإنجيل المقدس من قبل الشمامسة في الكنيسة، أوضح سيادته للمؤمنين سيرة القديس اسطيفانوس، رئيس الشمامسة وبكر الشهداء الذي «رجم حتى الموت، وأصبح دمه سبب خلاص القديس بولس، وهذا دليل على أنّ الكنيسة المسيحية تثبت أكثر فأكثر من خلال الإضطهادات، فالشهادة والحب لم يكونا يوماً سبباً لفناء المسيحيين، إنما المشاكل الداخلية والإنقسامات هي التي زعزعت المسيحيين على مر العصور. إذن الإستشهاد لم يكن نقمة للمسيحيين بل أداة لتثبيت الكنيسة وزيادة إيمان المؤمنين. وقد أعلنت مؤخرا دراسة إحصائية نشرتها مؤسسة فرنسية أنّ حوالي 9 آلاف مسيحي يتم قتلهم سنوياً بسبب إيمانهم بالمسيح، وعلى الرغم من ذلك تبقى الكنيسة مستمرة ويظل نور المسيح موجوداً ويصبح الشهداء نفوساً قديسة»، ثمّ طلب من الرب أن «يرفع التجربة عن بلادنا وينزع فتيل الخصام والحرب والفتنة في الوطن والعالم».

وفي الختام تلا سفر الصلاة على راحة الأب ابراهيم بعد أن نوّه بسيرته الكهنوتية الفاضلة معزياً عائلته وأقاربه جميعاً.

# مايا فارس غره الزهرة التي قطفها الموت باكراً

خسرت زحلة والشبيبة الزحلية والأخلاق في فترة الأعياد زهرة ندية من زهرات البستان الزحلي واللبناني الضاج بالخلائق والفضائل وقد أحدثت وفاتها رنة حزن أليمة لم تعرفها زحلة الا في أوقات الزايا التي تضرب من وقت الى آخر مجتمعها الملتف دائماً على ذاته ليضمد جرحاً بالغاً أو ألماً مدمرا.

هي المرحومة زينة الصبايا والأخلاق

**مايا فارس غره**

فجعت بها عائلاتها عروساً للأوجاع والمصائب لا عروساً للأفراح والمسرات، وقد شاركتها المدينة آلامها في هذه الرزية المؤلمة التي نرجو أن يكون في كلمة المطران أندره حداد الذي ترأس صلاة جنازتها، بلسمٌ لقلوب ذويها المفجوعين ومسحة تعزية في وجه الأقدار العاتية التي لا قدرة لنا عليها إلا في الاحتمال.

رحمها الله وعزى آلها الأحباء.

**نص كلمة المطران أندره حداد**

في مطلع السنة الجديدة يتمنى بعضنا لبعض سنة مباركة يسود فيها السلام والمحبة جميع البلدان والشعوب وخاصة وطننا لبنان.

كما تتبارى المدن والبلدان باطلاق أضخم الزينات والألعاب النارية الخيالية في استقبال الساعات الأولى من السنة الجديدة، وكأنهم يريدون ان يدفنوا ما حبلت به السنة المنصرمة من آلام وأحزان.

دولة واحدة هي اليابان أحيت في رأس السنة ذكرى موتاها في موقف تقدير لدور كل عنصر في بناء الوطن.

ونحن اليوم اجتمعنا نقدم للعالم الآخر زهرة فواحة من زهرات لبنان المميزة، هي الآنسة مايا فارس غرّه، المربية التي امتازت بالغيرة والجديّة والتضحية في تربية الأطفال الأبرياء في مدرسة مار يوسف الصخرة لراهبات القلبين الأقدسين، الذين كانت ترى فيهم صورة طفل المغارة، وأمانة غالية بين أيديها لتقودهم إلى هذا الطفل الالهي. فيكبرون على محبته وعلى الإلتزام بفضائله وعلى نشر رسالته إلى العالم.

وقد عُرفت مايا بمحبتها للجميع وعلاقاتها الطيبة مع كل من عرفها، واخلاصها في كل مسؤولية تعطى لها والتزامها بالتعاليم الإنجيلية في حياتها الخاصة والعامة. وقد ظهر ايمانها في هذا المرض العضال الذي أصابها منذ سنوات وكان فتاكاً قاتلاً فتقبلته بشجاعة وتقبلت مصيرها المؤلم واستسلمت بكامل مشيئتها لمشيئة الرب. وقد حضرت إلى زحلة لتعيّد مع الأهل والأصحاب وحضرت القداس وتناولت جسد الرب بمحبة فائقة وكأنها جاءت لتودع كل محبيها، فاستحقت أن تكون اليوم هدية زحلة إلى طفل المغارة وإلى ملائكة السماء الذين حضروا يوم ولادته يرنمون للطفل الالهي، وهم الآن يرنمون في استقبالهم للشابة البريئة والجميلة مايا وهي تولد في ملكوت السموات: المجد لله في العلى والأمل للعالم بالسلام.

على أمل أن تكون نفس أختنا مايا في أحضان الآب السماوي، نقدم تعازينا إلى والدها ووالدتها وشقيقاتها وأعمامها وأخوالها وجدتها وعمتها وعائلاتهم وإلى الهيئة التعليمية في مدرسة مار يوسف الصخرة لراهبات القلبين الأقدسين، سائلين للجميع الصبر والسلوان والتعزية الروحية بالرب.

زحلة الفتاة
مؤسساها: شكري بخاش، ابراهيم الراعي
رئيس التحرير المسؤول: جان بخاش
مدير إداري: ميشال أبو عبود
مسؤول مالي: كميل شدياق
تسويق واعلان: رانيا نصار
طباعة: inpress PRINTING PRESS
e-mail: zahlealfatat@hotmail.com ; zahleelfatat1910@hotmail.com - tel/fax: 08/800538
زحلـــة - ٠٨/٩٢١٩٩٩

# نشاطات أقسام القوات اللبنانية في البقاع بمناسبة الميلاد

## الميلاد في عين كفرزبد - زحلة

بأجواء ميلادية وبفرح عظيم، تم إضاءة شجرة وزينة الميلاد وسط الترانيم الميلادية في رعية مار الياس عين كفرزبد بحضور أهالي البلدة وكانت بعلو حوالى 12م بتكلفة تفوق 500$ وهي الأكثر ارتفاعاً والأجمل في منطقة زحلة.

شارك بالقسم الاكبر من التكاليف السيد روبير سركيس بإشراف وتصميم السيد سعد مراد وقد قدمت جوقة الاطفال تراتيل العيد من تدريب وتنظيم الاب المحبوب اومير عبيدي. وقد وزعت القوات اللبنانية – زحلة هدايا الميلاد بحضور العميد المتقاعد سامي نبهان ومنسق زحلة في القوات اللبنانية الاستاذ ميشال تنوري ومسؤولة الهيئة النسائية السيدة ديما غزالي و السيد ديب مراد مسؤول القطاع الشرقي في القوات اللبنانية وبحضور لجنة هيئة عين كفرزبد.

هذه أول سنة تتكثف فيها هذه الأنشطة لإدخال الفرحة والأمل الى قلوب الأطفال وأهاليهم.

[وفي الصور أدناه مشاهد من الاحتفالات بالميلاد بحضور مسؤولي منسقية زحلة والضيوف].

مسؤولو القوات وبينهم رئيس منسقية زحلة الاستاذ تنوري والمسؤولة النسائية السيدة غزالي حول طاولة الهدايا المعدة للتوزيع.

## نشاط المكتب النسائي في القوات اللبنانية - زحلة

أقام المكتب النسائي في القوات اللبنانية – زحلة حفلة للأطفال بمناسبة عيد الميلاد في 22 كانون الاول 2013 وذلك بحضور منسق وأعضاء منسقية زحلة في القوات اللبنانية، النائب شانت جنجنيان والناشط السياسي طوني طعمة.

حضر الحفل أكثر من 750 طفل موزعين على كافة المناطق ضمن قضاء زحلة، تخلله عرض لمسرحية «Christmas carols» وألعاب ترفيهية مع شخصيات الميلاد والعاب هواء، كما قد تم توزيع الهدايا والالعاب لكافة الاطفال المشاركين.

مقدم الحضور ويبدو من اليمين رجل الأعمال السيد طوني طعمه فالنائب شانت جنجنيان ورئيس المنسقية في زحلة والبقاع الاستاذ ميشال تنوري والسيد جان سعاده.

رف من مسؤولات وناشطات القوات وتبدو الى أقصى اليمين المسؤولة السيدة ديما غزالي كما بدت المسؤولة عن الاعلان السيدة رانيا نصار الرابعة من اليمين.

مشاهد من المسرحية.

## مغارة الميلاد واحتفالاته في مركز الراسية

أقام مركز الراسية في القوات اللبنانية مغارة الميلاد احتفالا بولادة المخلص يسوع المسيح، ومن ضمن نشاطاتهم الميلادية وزعوا النبيذ والشمبانيا والمغلي والحلويات على المارة لاضفاء البهجة والفرح في قلوب الاهالي عامة والاطفال خاصة. (**الصورة الى اليسار**) .

## ... وفي مركز مار الياس - زحلة

... وأقام مركز مار الياس في القوات اللبنانية – زحلة سلسة نشاطات ميلادية جمعت العائلات والأطفال بجو من الفرح والمحبة.
وعمد المركز الى توزيع الهدايا على 120 طفلاً من منطقة مار الياس ضمن أجواء ميلادية. كما قدم المركز النبيذ على الأعضاء المنتسبين للقوات اللبنانية.
وأقيم سحب تومبولا على أدوات كهربائية جمعت العائلات كافة وقد أعيد ريعها للعائلات المحتاجة وجرى توزيع المواد الغذائية عليهم.

## ... وريسيتال في مركز حوش الأمراء

نهار الاثنين في 23 كانون الاول أقام مركز حوش الامراء في القوات اللبنانية زحلة بمناسبة عيد الميلاد المجيد رسيتالاً دينياً أحياه المرنمان حليم كرم وطوني الاسطا مع عازف الاورغ روجيه كرموش في كنيسة مار يوسف حوش الامراء حضره الاهالي بمشاركة منسق منطقة زحلة في القوات وأعضاء من المنسقية وفاعليات المنطقة. والى اليمين بعض المشاهد.

## عملاً بقول المسيح «كنت مريضا ووحيدا فزرتموني»

عملا بما ورد على لسان السيد المسيح عندما دعا في حياته الى زيارة المرضى والمتروكين، والمتعبين. زار مسؤولو حركة شباب الشرق «مستشفى تلشيحا» و«المستشفى اللبناني الفرنسي» مقدمين الهدايا للاطفال الذين لم تسمح لهم ظروفهم الصحية الاحتفال بالاعياد. كما زارت الشبيبة مأوى العجزة في شليفا حيث احتفل الجميع بعيد الميلاد، في حفل تضمنه غداء وتوزيع الهدايا وقطع قالب الحلوى. وكانت كلمة لمسؤول الحركة في زحلة طوني ابونعوم وعد فيها العجزة بزيارتهم دائما متمنيا لهم العمر الطويل فهم زخيرة هذا الوطن ومن سهر على تربيتنا ورعايتنا.

ان الحركة تشكر كل من ساهم في دعم هذه اللقاءات وتخص بالذكر السيدة فيفيان المعلوف شويري وحلويات «سي سويت» والسيد جورج الهادي صاحب محلات « Best Home»، جامعة «AUL» شبيبة العذراء– تعلبايا، شبيبة مار جريس المعلقة. وكل عام وأنتم بخير.

تتمة ص 1 – ## هل ينتهز «حزب الله» الفرصة للعودة الى لبنان؟

فصل بين موضوعي المحكمة والتعايش مع «حزب الله» في حكومة تخفف من معاناة الناس فتجري الاستحقاقات الدستورية في أوقاتها، وأولها انتخاب رئيس جديد للجمهورية. ان هذه الخطوة هي مفصلية ليس للبنان فقط بل لكل المنطقة. إنها خطوة تؤشر لمدى الاستعداد الفعلي عند ايران لتصحيح علاقتها مع المجتمع الدولي ولحزب الله للعودة الى لبنان وسياسة النأي بالنفس فعلياً عما يجري في سوريا. لذا عليه الاستعداد للتحول الى حزب سياسي يمارس دوراً لبنانياً داخلياً ضمن اللعبة والاعراف الديموقراطية. مع العلم ان التاريخ القريب والبعيد لا يوحي بكثير من الثقة في موضوع التزام «حزب الله» بما يوافق عليه. لهذا تصر «القوات اللبنانية» على عدم الدخول في الحكومة قبل التأكد عملياً من التغيير الفعلي في سياسة الحزب وتوجهاته.

ان التجارب السابقة لا تشجع على الاكتفاء مما يعلن من نواياً مموهة هادفة لكسب الوقت والانقلاب مجدداً على الاوضاع كما حصل بعد مؤتمر الدوحة وقبلها على طاولة الحوار، وآخرها يوم وقع الحزب على «نداء بعبدا» وعاد مع حلفائه وتنكر له.

ان الايام الآتية ستفيدنا: هل سينتهز«حزب الله» الفرصة ليعود الى لبنانيته ويعيد اكتساب مصداقية في ممارساته ومواقفه؟ ام انه سيمعن في التصرف كما في السابق وخاصة في زمن الـ «س. س.» حيث التف على فرصة المصارحة والمصالحة واستمر في سياسة النحر والانتحار.

# الدني معاملة

شركة كهرباء زحلة

EDZ
Electricité de Zahlé